الفصل الثانى

الصحافة المصرية..
محددات الوضع الراهن

مقدمة

يتناول هذا الفصل الصحافة المصرية التي تتقيد في حركتها وفي تأثيرها بما تقدمه البيئة الداخلة من مساحة للحرية والتأثير وما تفرضه عليها من قيود سواء كانت قيود تشريعية أو قيود يفرضها نمط الملكية، بالإضافة إلى ما يقدمه الواقع العالمي من فرص ويمثله من ضغوط على الصحافة باعتبارها أحد المجالات التي انعكس عليها ذلك بما قدمته تكنولوجيا المعلومات من إمكانات كبيرة للتوسع والانتشار وظهور المدونات، وانتشار مواقع شبكة الانترنت، ؛ مثل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تفجرت أواخر عام ٢٠٠٨ وأدت إلى تقلص الإعلانات وموارد الصحف المالية مما أدى إلى احتجاب بعضها في مصر والعالم. بالإضافة إلى استمرار دعاوى نشر الديمقراطية في احتلال مكان بارز في ظل الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية المهتمة بحرية الرأي والتعبير. وسيتناول الفصل تأثير البيئة الداخلية والوضع الدولي على الصحافة المصرية، ورؤية بعض التقارير الدولية للوضع الصحفي في مصر بشكل عام، ثم يتناول منظومة الصحافة المصرية سواء القومية والحزبية والخاصة والمدونات انتهاء بأوضاع الصحفيين.

البيئة الداخلية والصحافة المصرية:

هناك ارتباط بين الطابع السياسي للدولة المصرية، وواقع الصحافة، فقد نشأت الدولة المصرية الحديثة استبدادية وشخصانية على يد محمد على واحتفظت بجانب من هذا الطابع حتى العصر الحالي، وهو ما يولد صراعا معرفيا بين السلطة والقوى السياسية الأخرى، وتعد الصحافة احد ميادين هذا الصراع المعرفي. وكما أشار (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤)؛ تعمل السلطة السياسية على تعميم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها. وبالضرورة، فإنها تحارب الأنماط المعرفية التي تتعارض مع هذه التوجهات. وذلك ما يفسر الصراع المعرفي باعتباره صيغة للصراع حول السلطة السياسية، حيث لا يمكن للسلطة السياسية القائمة أن

تتعايش مع معرفة مناهضة لتطلعاتها، وتسعى بكل الوسائل الممكنة لترسيخ النمط المعرفي الذي يتطابق مع طموحاتها. وهو ما ينتج ما يعرف بالرقابة الذاتية " ويقصد بها الرقابة التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم بالبعد عما يغضب السلطة أو تناول ما يبهجها ويرجع (صلاح الدين حافظ ١٩٩٣) الرقابة الذاتية لعاملين:

١- طول خضوع الصحافة لرقابة الحكومية وبطشها العنيف الذي يرسخ في عقول وضمائر الصحفيين شعور بالخوف الدائم من الوقوع في محاذيرها،

٢- وجود هيكل إداري وتحريري مسيطر، داخل الصحف يتولى الرقابة على ما ينشر.

ويمكن أن نضيف سببا ثالثا يتعلق بالمميزات الخيالية من مال ونفوذ، التي يحصل عليها المسئولون عن إدارة الصحف (خاصة القومية) وهو ما يجعلهم حريصين على الاستمرار في مناصبهم عبر فرض هذه الرقابة الذاتية ووضع معاييرها. ومن أبرز النتائج السلبية للرقابة الذاتية تدهور مكانة المعايير المهنية، ففي ظل هذا النوع من الرقابة تكون قدرة المادة الصحفية على خدمة السلطة هي المعيار الأساسي لصلاحية نشرها (محمد حسام الدين ٢٠٠٣)

وتسعى معظم النظم السياسية إلى التحكم في تداول المعلومات السياسية في المجتمع، وإن اختلفت أساليب هذا التحكم ودرجاته ومستوياته والأسانيد التي تبرر بها النظم السياسية المختلفة هذا التوجه، ومن ثم فمن الواضح أن التحكم في المعلومات السياسية يعد من وجهة نظر القائمين علي شؤون السلطة في أي مجتمع بمثابة عنصر من عناصر القوة اللازمة لتسيير الأمور، حيث إن هذا التحكم يتيح مساحة واسعة من حرية الحركة والمناورة تمكنهم من اتخاذ قرارات معينة أو وضع سياسات معينة موضع التنفيذ أو إجراء تغييرات يرغبون في القيام بها بحرية (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢: ٩). ويقلل من فعالية دور الصحافة، أن المفهوم الديمقراطي في مصر لا يزال قاصرًا على الناحية السياسية، ولم يرق بعد إلى استيعاب أن من شروط الديمقراطية؛ الحصول المتساوي على المعلومات، لذا تستمر الصحافة في مواجهة

تحدي صعوبة الحصول على معلومات دقيقة بشأن العديد من القضايا السياسية. وهو ما يعني في الخلاصة أن المناخ السياسي العام لا يشجع على حرية الصحافة ولا يتيح لها المشاركة بفعالية وانتقاد السلطة، ولا يسمح للصحافة بأداء وظيفتها التنموية.

الصحافة، التي تعد بدورها انعكاسا للبيئة الداخلية، وواقع المجتمع السياسي والاقتصادي والثقافي، وتتقيد في حركتها بهذه البيئة التي "تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والانتهاكات المستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها ويتعرض الصحفيون للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة. وما زال نمط ملكية الدولة هو السائد رغم الدخول في مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام تمتعت لحقب طويلة باحتكار القارئ والمشاهد (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤).

وقد كشفت عدد من الدراسات عن سمات مشتركة تغلب، مع بعض استثناءات على الخطاب الإعلامي العربي وفي القلب منه مصر، هي (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣):

* السلطوية؛ حيث تقتحم السلطة الخطاب الإعلامي وتفرض عليه موضوعاته وتوجيهاته وقيمه وحتى تفاصيله واختياراته وتوقيته،
* الأحادية؛ إذ يقوم الخطاب بتغييب الآخر واستبعاده من المثول أمام الرأي العام،
* الرسمية؛ إذ تقف النسبة الأكبر من المؤسسات الإعلامية في انتظار التعليمات الرسمية للتصرف إعلاميا في ضوئها.

أي يمكن القول إن السياسات الاتصالية والإعلامية، التي تنطبق على الصحافة، تقوم على "دمج الإعلام في مؤسسات السلطة السياسية ورموزها وتوظيف الإعلام سياسيا ودعائيا وترفيهيا على حساب وظائفه الأخرى، بالإضافة إلى المركزية الشديدة في عملها وغياب المعرفة المتعمقة بالجمهور ومدى مشاركتهم في النشاط الإعلامي والاتصالي في مجتمعاتهم". (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤). ويمكن إدراك

هذا الدمج في تعيين الحكومة رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية من خلال مجلس الشورى، واحتلال عدد كبير منهم مناصب هامة في اللجان المختلفة للحزب الوطني الحاكم لاسيما لجنتي السياسات والإعلام. وقد مثل عام ٢٠٠٤ بداية لتحرك الركود السياسي بفضل نضالات نخبة من المثقفين المصريين في الشوارع. وفى مؤسسات المجتمع المدني. وقد أضافت حركة كفاية، وغيرها من الحركات التي ظهرت لاحقا مثل صحفيون من أجل التغيير، إلى هذا الرصيد. وواكبت الصحافة هذا التحرك فظهرت الصحافة اليومية الخاصة، والمدونات والمواقع الصحفية على شبكة الإنترنت، وحققت تأثيرا كبيرا بما تقدمه من معالجة مختلفة ومستجدة لتطورات الأوضاع، بل إن تحررها من أعباء الأعراف التقليدية التي فرضت على الصحافة القومية أدى إلى إجبار الأخيرة بالتدريج على تخطى بعض الحواجز التقليدية وهو ما يمكن معه القول بوجود تحسن ملحوظ بشكل عام في مستوى التغطية المهنية للأحداث ارتبط بالتطورات الدينامية في الحياة السياسة المصرية. وقد أشار الكاتب الصحفي الكبير سلامة احمد سلامة في حوار مع صحيفة المصري اليوم بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ إلى أن "الصحافة استطاعت أن تحقق مكاسب وتوسع هامش الحرية إلي حد كبير، ولكن يقابلها من الناحية الأخرى، أن الدولة غير مستريحة لحرية الصحافة، ولا تريد أن تستمر بهذه الدرجة، وبدأت تتخذ إجراءات تؤدي أحيانا إلي الضغط علي حرية الصحافة، ومنها إحالة عدد من رؤساء التحرير للمحاكمة، بحجة أنهم تطاولوا علي النظام أو نشروا شائعات كاذبة، .. وهو ما يمكن أن يؤدي إلي إفساد الحرية التي تحققت، وإفساد العمل الصحفي بصفة عامة، وبالطبع هذه قضية مرتبطة بالجو السياسي العام، فإذا ظل هذا الجو السياسي العام بهذه الدرجة من الاحتقان والتوتر، سوف ينعكس علي الصحافة وتكون علاقته بالصحافة غير طبيعية وغير سوية".

الصحافة بين الحرية والقيود التشريعية:

لا تستطيع الصحافة أن تؤدي رسالتها إلا في إطار ثلاثية من الحرية تشمل الفكر والرأي والنشر، وهي ثلاثية واجبة لبناء الإنسان الحر المبدع، وتتشابك حرية الصحافة

مع الحريات والحقوق الفردية والمجتمعية الأخرى، كحرية العقيدة، والفكر، والتعبير، وديمقراطية الاتصال، والحق في المعرفة، والحق في المشاركة السياسية، بل وتشكل هذه الحرية ركنًا من أهم أركان العملية الديمقراطية، حيث إنها الأداة التي يمكن بواسطتها ضمان حصول أفراد المجتمع على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار والمشاركة في العملية السياسية والرقابة على أداء أجهزة الحكم. وكما جاء في (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤)." فحرية أي مجتمع تقاس بمدى حرية إعلامه". إلا أن هذه الحرية تحاط بقيود متعددة هدفها حماية حقوق المجتمع والفرد على السواء، بداية من حماية الأمن القومي للدولة، والنظام والآداب والأخلاقيات العامة والهوية والذاتية الثقافية للمجتمع، وحقه في التنمية، وانتهاء بحماية السمعة والكرامة الشخصية للمواطن، وحقه في التمتع بالخصوصية، والنشر الصحيح عنه، والتي تحكمها التشريعات والقوانين.

وكانت العلاقة قوية بين التحولات في المجتمع وبين صدور تشريعات تنظم العمل الصحفي وتعكس هذه التحولات المجتمعية، فبعد أن كانت حرية الصحافة هي الشغل الشاغل للقوى السياسية المتصارعة في عهد النظام الملكي، وكانت قضايا الاستقلال والحصول على الحرية وتحقيق العدالة والمساواة هي القضايا ذات الأولوية لدى الصحف المصرية في ذلك الوقت - تغير الحال بعد الثورة، حيث تأثرت تلك التشريعات بتوجهات الدولة الاشتراكية، والتي كانت تؤمن بضرورة تحرير الصحافة من 'عبودية رأس المال" وملكية "الشعب" للصحافة، وهو ما انعكس في قانون الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، والذي يعد تدشينا للترابط الوثيق بين الصحافة وتوجهات الدولة، كما انعكس ذلك أيضًا على القضايا ذات الأولوية والأجدر بالتناول في الصحافة. ثم مرت مصر بعد ذلك بتغير في هذا التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن التوجهات الاشتراكية وبوادر عودة إلى مفاهيم الليبرالية وان تركزت على البعد الاقتصادي مع استمرار القيود السياسية والقانونية.

ولم يف قانون الصحافة ٩٦ لسنة ٩٦ الذي عدل عام ٢٠٠٤ بمطالب الصحفيين، ولم يلغ العقوبات السالبة للحريات بل الأسوأ من ذلك أن القضاء المصري نفسه درج علي توقيع عقوبة الحبس في النشر برغم أن القوانين تعطيه حق الحبس أو الغرامة لكنه يطبق الحبس غالبا. وقد أعلن الرئيس حسني مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية في نوفمبر ٢٠٠٥ عن تقديم مشروع قانون يدخل تعديلات على النصوص القانونية المتعلقة بجرائم النشر وهو ما تم الموافقة عليه بعد معارضة واحتجاب من الصحافة المصرية في يوليو ٢٠٠٦. جاء ذلك وسط صراع بين السلطة السياسية التي سعت عام ٢٠٠٦ إلى الإبقاء على عقوبة الحبس في قضايا النشر وبين الصحافة التي تسعى إلى رفع هذا القيد من على عنقها، وأضربت الصحافة المصرية المستقلة والحزبية احتجاجا على هذا القيود، وتوقفت عن الصدور، مما أدى إلى رفع بعض هذه القيود، وما زال هذا الصراع مستمرا وعنيفا، وان اخذ أشكالا اقل حدة في إطار قناعة الصحافة المصرية أن الحرية هي السبيل الوحيد لازدهارها وبل وبقائها.

فبعد محاولات تمرير الحكومة لقانون يجيز حبس الصحفيين بشكل أكثر تزمتا من القانون الذي سبقه والذي كانت الصحف المستقلة والحزبية تطالب بإلغائه عام ٢٠٠٦ احتجب ما يقرب من ٢٨ صحيفة يومية وأسبوعية خاصة وحزبية ومواقع إخبارية على شبكة الإنترنت. وأتي احتجاب الصحف بعد مرور أكثر من عامين على وعد الرئيس مبارك، بإلغاء قانون حبس الصحفيين، غير أن الحكومة في تعديلاتها للقانون الخاص بذلك، بعد ضغوط من الصحفيين طوال العامين، أبقت على إمكانية الحبس في قضايا النشر، بل وذهبت إلى حد ربطها بالحديث عن الذمة المالية تحديداً. وقد أشار إبراهيم عيسى في مقال بصحيفة صوت الأمة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٠٦ إلى أن "عقوبة الحبس موجودة في ١٢ مادة شملتها تعديلات المواد التي قدمها المشروع الحكومي الموقع من الرئيس نفسه وتم إقرارها والموافقة عليها جميعا في مجلس الشعب وصارت واقعا قانونيا.. وان هناك ٢٣ مادة في قانون العقوبات والصحافة تنص على حبس الصحفيين ما زالت موجودة وفاعلة وباقية ولم تمس". وكررت الصحف احتجابها بعد عام حيث احتجبت اثنتان وعشرون صحيفة مصرية إضافة إلى

مواقع إلكترونية عن الصدور يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٧ احتجاجا على أحكام الحبس والغرامة الصادرة، على خلفية إشاعات تناولت صحة الرئيس، ضد أربعة من كبار رؤساء تحرير الصحف الخاصة. في سبتمبر ٢٠٠٧، وهو رؤساء تحرير صحف (الدستور) إبراهيم عيسى و(صوت الأمة) وائل الأبراشي و(الفجر) عادل حمودة و(الكرامة) عبد الحليم قنديل. وبرز خلال هذه الفترة عدد من القيود التي حدت كثيرا من حرية الصحافة المصرية من أهمها:

١- اتساع تطبيق النصوص القانونية، التي تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة، خاصة ضد الصحف المستقلة والخاصة.

٢- تعاظم دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية بصفة عامة وتشريعات تنظيم العمل الصحفي بصفة خاصة، في نفس الوقت الذي يتم فيه استبعاد الصحفيين والمؤسسات الصحفية من صياغة التشريعات المنظمة للعمل الصحفي من تلك العملية التشريعية، وهو ما قوبل بوقفات احتجاجية ورفض من الصحفيين.

٣- زادت هيمنة الدولة على الصحف القومية، وهو ما اتضح في التغييرات القيادية في بعض هذه الصحف.

يأتي هذا على الرغم مما جاء في الدستور من ضمانات خاصة بحرية الصحافة، فقد ضمن الدستور المصري فصلاً خاصًا بسلطة الصحافة تناولتها المواد من ٢٠٦ إلى ٢١١ التي جاء فيها أن "الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية وفي استقلال، في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، وأن حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، وأن حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة، وللصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات وذلك كله وفقاً للدستور والقانون". إلا ان هذه المواد وما تتضمنه تواجه قيودا تشريعية تنسفها؛ وهو ما أشار إليه (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥) حيث قال: يتضمن الدستور أحكاما خاصة بحرية الفكرة والرأي والمعتقد، ولكنه يحيل إلى

التشريع العادي لتنظيم الحريات والحقوق، وغالبا ما يجنح التشريع العادي التي تقييد الحق، بل مصادرته أحيانا، تحت ستار تنظيمه. وبهذا يفقد النص الدستوري على الحقوق والحريات، كثيرا من جدواه، ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي. فضلا عما تكشف عنه الممارسات الفعلية من انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها أو بعدم توفر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم. فهم يتعرضون لحبس وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤).

ومن القيود التشريعية في مصر، قصر حرية إصدار الصحف على الأحزاب السياسة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، وينظم القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ إصدار الصحف الخاصة، حيث تمنع المادة ٤٥ الأفراد من تملك الصحف، وتضع قيودا على الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة حيث نص القانون على أن يكون هؤلاء الأشخاص في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة وعلى أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية و٢٥٠ ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية. وبهذا فإن "القوانين تقيد حرية الصحافة بدعوى التنظيم. عن طريق نص التشريع على فرض قيود على حق إصدار الصحف بحيث تجعل من الترخيص وحجبه سلاحا في يد السلطة التنفيذية لردع الصحف التي تصر على تجاوز الخطوط الحمراء لحرية التعبير التي تفرضها، ففي تنظيمه لحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك التنظيم القانوني للصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري، ينحاز المشرع إلى ما يراه من اعتبارات للأمن والمصلحة العامة على حساب قيم الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وينظر بريبة شديدة إلى مبدأ حرية تداول المعلومات وحق الصحفيين والمواطنين عامة في الحصول على المعلومات، ويكاد يكون المبدأ الحاكم في هذا الشأن هو مبدأ الحظر لا الإباحة، والتقيد لا الإتاحة" (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥).

تأثير التكنولوجيا:

أثرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الصحافة المصرية ووظائفها وأدوارها من عدة زوايا؛ فهي من جهة، مكنتها من أدوات تكنولوجية جديدة لأداء عملها بكفاءة أكثر. وتعرضت الصحف للعديد من التحولات التي استندت إلى قاعدة معلوماتية متنامية على المستويين الكمي والكيفي وقاعدة تكنولوجية ساهمت في البداية في تكوين المنتج الصحفي داخل الوسيلة، ثم استطاعت في مرحلة تالية ان توجد وسائل اتصال جديدة دخلت في منافسة حادة مع الوسائل الصحفية التقليدية (محمود خليل وهشام عطية ٢٠٠١).

ومن أمثلة هذه المنافسة، ما يطلق عليه وسائل الإعلام الجديدة التي تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت. والى جانب مصطلح الإعلام الجديد، وهو أحد منتجات تكنولوجيا المعلومات يمكن أن نطلق مصطلح الصحافة الجديدة وهو ما يصف ثلاث حالات:

١- نسخ من الصحيفة الورقية على شبكة الانترنت، تظهر فيها كافة أو معظم الموضوعات الواردة في النسخة المطبوعة. وعلاوة على ذلك تضيف مواقع الصحف على الانترنت موضوعات خاصة بها لا تنشرها نسخها المطبوعة.

٢- مواقع إخبارية يقتصر نشاطها على شبكة الانترنت.

٣- المدونات، والمواقع الاجتماعية على الشبكة مثل فيسبوك.

وازدهرت مواقع مثل "تويتر" للمدونات القصيرة، و"فيسبوك" للتواصل الاجتماعي و"فليكر" لتبادل الصور، كما نشرت شرائط فيديو على موقع يوتيوب، معطية الجمهور كما هائلا من المعلومات المختلفة الأشكال ومن زوايا مختلفة.، ولعبت هذه المواقع دورا كبيرا في تغطية المظاهرات التي تفجرت في إيران بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٢ يونيو ٢٠٠٩، حيث نقلت عبر شبكة الانترنت الأحداث المتوالية، حينما خرجت حشود هائلة للتنديد بما يعتبرونه تزويرا في الانتخابات

الرئاسية التي فاز بها محمود احمدي نجاد بولاية ثانية. ونظرا لقدرة تويتر على نقل الشهادات بسرعة فائقة، فقد شهد حوارات متلاحقة بين الإيرانيين في الداخل والخارج. أما فيسبوك الذي صار من أقوى المواقع للتجمعات والنقاشات الدائرة حول موضوع ما. ظهرت مجموعات تتناول تقريبا كل الموضوعات المتخيلة في سرعة فائقة وبلا قيود.

ولعل هذا ما دفع كاتب كبير مثل (سلامة أحمد سلامة ٢٠٠٩) إلى التحذير من الارتباك الذي يواجه المنظومة الصحفية في مصر حيث قال: بدأ الرأي العام يميل إلى الانصراف عن الصحافة المطبوعة بشكلها التقليدي، وطبقا لدراسات حديثة فإن أكثر من ٥٥% من المصريين اخذوا يعتمدون على الميديا الجديدة في الفضائيات والانترنت... هذا الانفجار الإعلامي الهائل سواء في تعدد مصادر المعلومات، أو في حرية النشر بصورة غير مسبوقة في مصر، احدث ارتبكا كبيرا لدى الجميع وضاعف من هذا الارتباك أن الحكومة والنخبة الحاكمة التي اعتادت طوال أكثر من نصف قرن على التحكم في إنتاج الأخبار وتوقيت ومكان نشرها، و أو إخفائها والتكتم عليها لم يعد بوسعها إغلاق كل الصحف المنافسة وهو ما اوجد فجوة في المصداقية بدأت تتسع بين الصحف الخاصة والمستقلة من ناحية والنخبة الحاكمة وصحفها القومي من جهة أخرى.

البيئة الدولية والصحافة:

تأثرت الصحافة بالتطورات الجارية على الساحة الدولية بعد أن "طرحت العولمة نقاشا حول مفهوم السيادة الإعلامية للدولة، ومدى قدرة الحكومات على الاستمرار في فرض هيمنتها. وهو تحول قد يدعم حرية الإعلام وحق المواطنين في الاتصال" (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤). وبعد أن أصبحت السماوات مفتوحة وأصبح النظام العالمي أكثر قوة وتماسكًا وأصبح استخدام الأنظمة للقوة مقيدًا، وإلا أصبحت أنظمة متهمة تعرض نفسها للعقاب. ولم تعد حماية حرية الصحافة حكرًا في التفسير والتطبيق على النطاق المحلي، وإنما اكتست بالثوب العالمي، وأصبح لها

نشطاؤها الدوليون، انطلاقًا من أن حق المعرفة هو حق أصيل من حقوق الإنسان الذي يسعى لاكتساب المعلومة كأداة للتواصل بينه وبين عالمه المحيط به بدوائره المتعددة، ومن هنا ظهرت العديد من المنظمات المحلية والدولية التي تعني بشئون الصحافة في دول العالم كله، ومن بينها مصر.

الصحافة المصرية في التقارير الدولية والمحلية:

تتأثر حرية الصحافة والتعبير، بالتطورات الحادثة إقليميًا وعالميًا، ويبدو هذا التأثير في اهتمام العديد من المنظمات الدولية بإصدار تقارير متخصصة ترصد وتحلل فيها أوضاع الصحافة والصحفيين. وهناك أكثر من جهة دولية، تهتم بالدفاع عن حرية الصحافة ومن بين هذه الجهات: منظمة "مراسلون بلا حدود" و"فريدم هاوس" و"لجنة حماية الصحفيين" بالإضافة إلى اتحاد الصحفيين العرب والمجلس الأعلى للصحافة ومنظمات حقوق الإنسان المصرية. واحتلت تقارير هذه المنظمات ثقلا في الوسط الصحفي العالمي، بسبب تميزها بالحيادية والموضوعية، وتوفر مصادر المعلومات والتمويل، وتصدر تلك المنظمات تقارير سنوية وفي مناسبات خاصة بشأن أوضاع حرية الصحافة في العالم، باتت تمثل مرجعًا استرشاديًا للكثير من الأطراف، دولاً ومنظمات وشركات كبرى، في النظر إلى هذه الدول أو تلك، وهل تندرج في قوائم تصنيفها ضمن الدول الحرة أم غير الحرة. وتتعرض مصر سنويًا للنقد واللوم في تقارير هذه المؤسسات، سواء بسبب القيود القانونية التي تفرضها على الصحف أو بسبب الانتهاكات والملاحقات التي قد يتعرض لها الصحفيون نتيجة قيامهم بأعمالهم، أو بسبب البيئة القانونية وأثرها على حرية الصحافة، وتركز هذه التقارير على الفجوة بين النصوص النظرية الدستورية والقانونية وبين التطبيق العملي في الواقع، حيث إن الدستور ينص على حرية الصحافة والتعبير في حين أن الممارسة العملية تتعارض مع ذلك في أحيان كثيرة. وكذلك ركزت هذه التقارير على العلاقة الطردية بين التقدم في عملية الإصلاح السياسي وحرية الصحافة والتعبير واحترام الرأي الآخر وتشجيعه، ولكنها لم تعتبر أن الحكومات هي مصدر التحدي الوحيد لحرية الصحافة وإنما ضعف

الوعي الجماهيري بمفهوم حرية الرأي والتعبير الذي يأتي في مقدمة المعوقات التي تواجه حرية الصحافة في مصر. وفيما يلي بعض ما جاء عن مصر في تقارير بعض هذه المنظمات الدولية.

١- مراسلون بلا حدود:

وهي منظمة تدافع عن حقوق الصحفيين، وتعمل على دعم وتقييم حرية الصحافة في معظم دول العالم من خلال تقاريرها السنوية التي يعدها ١٠٠ مراسل بتسع فروع في النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، سويسرا، بريطانيا، السويد، إيطاليا، طوكيو، أبيدجان، بانكوك، اسطنبول، موسكو، مونتريال، واشنطن. واعتبرت المنظمة أن الصحافة المصرية مثلها مثل الصحافة في المنطقة العربية كانت الأقل تمتعا بالحرية في العالم.

فبناء على معايير؛ سجن الصحفيين وأصحاب الرأي ومستخدمي الإنترنت أو الاعتداء عليهم وتهديدهم.. فضلاً عن الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الصحف واحتكار وسائل الإعلام العامة والخاصة وغيرها من المؤشرات، جاءت مصر في تصنيف التقرير في المرتبة الرابعة، ضمن فئة "الوضع الصعب"، واحتلت المرتبة ١٤٦ بين ١٦٩ دولة في التصنيف السادس للمنظمة وفقا لمقياس درجة حرية الصحافة لعام ٢٠٠٧، وبررت المنظمة هذا التراجع في الحريات الصحفية في مصر نتيجة محاكمات عدد من رؤساء تحرير بعض الصحف المستقلة بجانب اعتقال المدونين، والرقابة الدائمة علي مدوناتهم. وفسرت هذه الحملة الحكومية بسبب التحقيقات المنشورة حول تجاوزات الشرطة، واللجوء إلي التعذيب في عمليات الاستجواب وافتقاد القضاء للاستقلالية، والخلافة المحتملة لجمال مبارك لوالده، مما أثار غضب السلطات المصرية التي ضيقت الخناق علي الصحفيين المستقلين. وركز التقرير الصادر في فبراير ٢٠٠٨ على اعتقال عدد من المدوّنين، وتعرّض عدة مواقع إخبارية للحجب أو الإغلاق ولجوء السلطات إلي وسائل جديدة لفرض الرقابة على الشبكة، بخلاف بطش السلطات بالمدوّنين والصحافيين الإلكترونيين والعاملين في وسائل

الإعلام التقليدية، كما جري مع متصفّح الإنترنت كريم عامر المحكوم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام لانتقاده رئيس الدولة علي مدوّنته وتنديده بسيطرة الإسلاميين علي جامعات البلاد. ورصدت المنظمة عددا من الانتهاكات المستمرة لحرية الصحافة والتعبير في عام ٢٠٠٧ منها صدور عدد من أحكام السجن على رئيس تحرير مجلة النبأ لمدة عام والسجن لمدة شهر لصحافيين في جريدة الوفد في شهر أكتوبر والحكم على أربعة صحافيين ورئيس مجلس إدارة شركة للنشر بالسجن لمدة شهرين بتهمة القذف في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٧، وازدياد الملاحقات القضائية ضد صحافيي المعارضة وتعليق الحساب الالكتروني على شبكة الانترنت للمدون وائل عباس في نوفمبر ٢٠٠٧.

٢- "بيت الحرية" أو Freedom house:

Freedom house "فريدم هاوس" أو "بيت الحرية" منظمة نشأت في الأربعينات واندمجت في عام ١٩٩٧ مع مؤسسة "المنتدى القومي" التي ساندت الجهود الأمريكية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي في الدول الشيوعية سابقًا. وتصدر المنظمة تقريرا سنويا أوضح الصادر منها عام ٢٠٠٨ على موقعها على شبكة الإنترنت أنه بالرغم من تجاوز الصحفيين في مصر ما يعرف بالخط الأحمر إلا أن القيود المفروضة على حرية الصحافة مستمرة وتتمثل في قوانين قمعية، واستمرار قانون الطوارئ. وبالرغم من الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، والتعديلات التي جرت لقانون الصحافة في يوليو ٢٠٠٦، إلا أن المواد القانونية التي تجرم نشر أخبار كاذبة أو انتقاد رئيس الجمهورية و قادة العالم ما زالت قائمة ويتعرض الصحفيون بسببها إلى أحكام بالحبس. وقال التقرير إن الحكومة ما زالت المالك الرئيسي للصحافة القومية التي ما زالت تستحوذ على مساحة كبيرة من التوزيع.

٣- لجنة حماية الصحفيين:

تأسست لجنة حماية الصحفيين عام ١٩٨١ بمدينة نيويورك وهي تمول من خلال تبرعات الأفراد والشركات ولا تقبل التمويل الحكومي، وتعمل في أكثر من ١٢٠ دولة

تعاني الكثير منها في ظل أنظمة قمعية وحروب أهلية أو مشكلات أخرى تضر بحرية الصحافة. وفي تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨ الراصد لحال الصحفيين في مصر اتهمت الحكومة المصرية بقمع الصحفيين المعارضين والناقدين لسياستها، وكذلك المدونين والعاملين بالصحافة الأجنبية. وذكرت اللجنة في تقريرها، أن الحكومة المصرية صادرت علي حق الصحفيين فيما يتعلق بالتكهنات الخاصة بصحة الرئيس في الوقت الذي أخفت فيه الحقائق عنهم. وقال التقرير إن عام ٢٠٠٧ انتهي بحملة قمع شاملة ومحاكمات لرؤساء تحرير في إطار التضييق علي حرية الصحافة والمدونين، ووضع مصر ضمن الدول التي شهدت تراجعًا شديدًا في حرية الصحافة، مشيرًا إلي الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون المعارضون. وتناول التقرير، الذي أعلن يوم ٥ فبراير ٢٠٠٨ في نقابة الصحفيين في القاهرة وفي نيويورك في نفس اليوم، موقف شيخ الأزهر المحرض علي إيذاء الصحفيين والذي اعتبر شائعات صحة الرئيس قذفًا يستوجب العقاب، وقال التقرير إن شيخ الأزهر يشارك بموقعه الديني الرفيع في حملة التحريض الحكومية المتصاعدة ضد الصحافة الحرة وأصحاب الرأي الحر.

٤- الاتحاد العام للصحفيين العرب:

تأسس الإتحاد عام ١٩٦٤ بعد قمة عربية عقدت في القاهرة، وجاء تأسيسه نتيجة لقرار من رؤوس السلطة العربية، في إطار شكلي، وهو ما يفسر ضعف تأثيره وفعاليته، ويضم في تشكيلة رؤساء ١٩ نقابة واتحاد صحفي عربي، وقد اصدر الاتحاد تقريره عام ٢٠٠٧ عن أوضاع الصحافة العربية ننقل عنه اعترافه (الاتحاد العام للصحفيين العرب ٢٠٠٧) بأن "الاستبيان الذي أجراه الاتحاد وشارك فيه أعضاؤه من قيادات النقابات وجمعيات الصحافة والاتحادات العربية منح حالة الحريات الصحفية لبلادهم وضعا أفضل على الورق فقط" إلا انه اعترف "باستمرار العديد من القيود المفروضة على الصحافة والصحفيين العرب بشكل يعيق العمل الصحفي. ومن هذه القيود حجب المعلومات ووجود تشريعات مقيدة للعمل الصحفي. بالإضافة إلى الرقابة بأشكالها المختلفة خصوصا رقابة رئيس التحرير والتي يحلو للبعض تسميتها الرقابة

الذاتية، إضافة إلى الاستدعاء الأمني وحالات حبس الصحفيين أو دفعهم لغرامات باهظة".

٥- المجلس الأعلى للصحافة:

تحدد تشكيلة وفقا للمادة ٢١١ من الدستور، والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ومن بعده القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة وبموجب هذا القانون الأخير يتولى رئيس مجلس الشورى بحكم منصبه رئاسة المجلس الأعلى للصحافة. ويصدر المجلس تقارير سنوية حول أوضاع الصحف المصرية. ويقتصر دور المجلس على إبداء الملاحظات، ولا يملك تأثيرًا حقيقيا في تنفيذ ملاحظاته إلى واقع؛ خاصة حول ممارسات الصحف القومية المملوكة لمجلس الشورى، وهو ما يمكن تبينه من تكراره نفس الملاحظات حول الانتهاكات التي تقوم بها الصحف القومية في تقاريره المتوالية. ولعل قيام رئيس الجمهورية شخصيا باختيار قادة المؤسسات القومية ورؤساء مجلس إدارتها ينزع من المجلس القدرة على ممارسة النفوذ الحقيقي على هذه الصحف بما يجبرها على مراعاة ملاحظاته. وأثبت (سليمان صالح ١٩٩٢) أن المجلس الأعلى للصحافة لم ينطلق من فلسفة التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، بل هو أداة حكومية مباشرة للسيطرة على الصحافة والتحكم فيها، فاعتبره نموذجا صارخا للتداخل بين أجهزة الحكم والسلطات في الدولة. وصدر عن المجلس الأعلى للصحافة في أكتوبر ٢٠٠٦ تقريرا حول تصرفات مهنية خاطئة لصحف قومية وحزبية ومستقلة، تراوحت بين قيامها بخلط الإعلان بالموضوع الصحفي ونشر أخبار مجهلة المصدر وتكرار خروج الصحف عن ميثاق الشرف الصحفي. وفيما يتعلق بالخلط في النشر بين النص التحريري والنص الإعلاني الذي يتسبب في خداع القارئ كما قال التقرير فقد احتلت جريدة الأهرام ما نسبته ٤٢% من هذه الظاهرة التي تكررت بنسبة ٥% في جريدة الأخبار، و٧,٥% في جريدة الجمهورية و٥,١% في جريدة روزاليوسف، و٣,٨% في جريدة المساء و١% في جريدة الأهرام المسائي، وهي كلها صحف قومية. بينما بلغت النسبة في الصحف

اليومية الحزبية ٢،٩% وهو ما يعني أن الصحف القومية تنتهك ميثاق الشرف الصحفي أكثر من الصحف الحزبية وذلك بشهادة المجلس الأعلى للصحافة. كما انتقد تقرير المجلس قيام الصحف بنشر أخبار لا تعتمد على توثيق المعلومات وقال إن معظم الصحف استخدمت ألفاظاً عامية تتضمن إيحاءات جنسية لاستقطاب القراء، مضيفاً أن نسبة عدم التزام الصحف بمراعاة الآداب العامة والذوق العام جاءت في المرتبة الثالثة من الانتهاكات.

٦- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان:

وهي مؤسسة قانونية مستقلة أنشئت طبقا للقوانين المصرية ، وتتخذ من الدستور المصري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، وخاصة التي وقعت عليها مصر مرجعية لها، كما تقول على موقعها على شبكة الإنترنت، وهي عضو في مشروع أوسع " البوابة العربية لحقوق الإنسان " يضم ثلاث مؤسسات حقوقية أخرى. وأصدرت الشبكة في فبراير ٢٠٠٨ تقرير "حرية الرأي والتعبير في مصر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧" كشف أن عدد الاستدعاءات للتحقيق للصحفيين المصريين خلال ٢٠٠٧ تجاوزت ١٠٠٠ حالة، وأن عدد المحاكمات تجاوزت ٥٠٠ قضية تداولتها المحاكم، وأن هذه الأرقام لا تشمل التحقيقات التي تتم مع الصحفيين غير المقيدين في النقابة، ولا تشمل الصحفيين في المواقع الإلكترونية والمدونات وبررت هذا التوسع في الاستدعاءات والمحاكمات إلى انفراد السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن باتخاذ القرار علي حساب باقي السلطات مثل التشريعية والقضائية. ورصدت حالات التوسع في استخدام مادتي السب والقذف بقانون العقوبات اللتين تعدان الأكثر استخداما ضد الصحفيين والكتاب. وطالب التقرير الحكومة المصرية بتعديل العقوبة المقررة لهذه التهمة واستبدالها بالغرامة بدلاً من الحبس.وحذر التقرير من عودة قضايا الحسبة السياسية والدينية بقوة، ووصف عام ٢٠٠٧ بأنه عام الحسبة السياسية والدينية التي تكبل حرية الصحافة والتعبير وتعكس تراخي الحكومة المصرية. وقال التقرير إن المجتمع المصري يشهد تراجعًا شديدًا في الحريات، وأوضح التقرير أن الحزب الوطني

المشارك الأساسي وبفاعلية في قضايا الحسبة السياسية عبر العشرات من القضايا التي يرفعها أعضاؤه ضد الصحفيين المنتقدين لحكومة الحزب الوطني مثل القضايا التي يتم رفعها ضد إبراهيم عيسي، رئيس تحرير جريدة «الدستور» المستقلة. ورصد التقرير أيضا تعاظم ظاهرة الصحفيين غير المقيدين بالنقابة. وفرض النقابة شروطاً مجحفة للانضمام لعضويتها، مثل شروط التعاقد مع جريدة مصرية مرخصة، وهو ما فتح الباب علي مصراعيه للعديد من المسئولين في هذه الصحف لوضع شروط مجحفة للعمل برواتب متدنية أو بدون راتب، مثل حالة جريدة «شباب مصر» التي تصدر عن الحزب الذي يحمل نفس الاسم، وظل يعمل بها ما يقرب من ١٥ صحفياً وصحفية طوال ١٢ شهراً دون أن يتقاضوا أي أجر. كما هاجم التقرير صحفا تعمل ضد حرية الصحافة مثل صحيفة «روزاليوسف» التي اتهمها التقرير بأنها تفتعل المعارك ضد الصحف المستقلة والحزبية وتكيل الاتهامات لكل النشطاء السياسيين ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين والمحطات الفضائية. وفي الجزء الخاص بالصحافة الإلكترونية والمدونات؛ رصد التقرير أن عام ٢٠٠٧ شهد هجمات غير مسبوقة ضد حرية الرأي والتعبير علي شبكة الإنترنت ومنها حجب وإغلاق مواقع ومدونات إلكترونية و اعتقال واحتجاز ١٧ مدونا خلال العام بشكل غير قانوني.

منظومة الصحافة المصرية:

يمكن تصنيف الصحف المصرية وفقا لنمط الملكية؛ وتعد ملكية الصحف عنصرًا حاسمًا فيما يتعلق باستقلالها؛ حيث يتحكم الملاك في تدفق وتأثير المخرجات الصحفية، ويعتقد (جلين فيشر ٢٠٠٤) أن امتلاك الحكومة لوسائل الإعلام هو محاولة للرقابة أو السيطرة على التفكير، أو محاولة لإخضاع الجمهور العام لمصلحة نظام أوتوقراطي. بينما يقول مؤيدو ملكية الدولة إن الإعلام التجاري يميل إلى تقديم معلومات اقل من المطلوب لضمان حماية المستهلك، فالملكية الخاصة تفسد الإعلام بخدمة فئة محدودة وضيقة من المجتمع، وان ملكية الدولة لجزء من وسائل الإعلام مبرر لأن الشعب يحتاج إلى تلقي معلومات تثقيفية وتعليمية وقيم عامة قد لا تقدمها الملكية الخاصة

ومنتقدي هذه الرؤية يقولون إن تحكم الدولة في الإعلام يمكن أن يؤدي إلى تشويه واحتكار المعلومات لصالح ما تفضله الحكومات ويمنع الجمهور من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات عالية الجودة (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢)

وأوضح مسح (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢) وجود أدلة تدعم الجدل القائل بأهمية المنافسة؛ ففي الدول التي تحتكر الإعلام فإن الناتج السياسي والاقتصادي والاجتماعي أسوا من الدول التي توجد بها درجة تنافس في الصحف فالمنافسة تحسن من جودة نظام الحكم، كما توضح الدراسات أيضا أن هيمنة إعلام الدولة حتى في ظل وجود إعلام خاص يمكن أن يؤثر على العلاقة بين تدفق المعلومات والوضع الاقتصادي، فعلى سبيل المثال فإن الدول التي توجد بها نسبه من الملكية الخاصة تتقدم اقتصاديا على الدول التي تحتكر الحكومات فيها الإعلام بنسبة ملكية ١٠٠%. وأوضح التقرير أن معدل ملكية الدولة في أفريقيا والشرق الأوسط لوسائل الإعلام من أعلى معدلات الملكية في العالم بالإضافة إلى ارتباط ملكية بعض الصحف الخاصة بالسياسات الحكومية، من خلال أشخاص أو عائلات أو مؤسسات مرتبطة بالدولة مما يعني أن تأثير الدولة على هذه الصحف ما زال كبيرا. فاحتكار وتركز ملكية الصحف سواء في يد أفراد أو حكومات أو مؤسسات يقلل من فعالية الصحافة في دعم المخرجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللازمة لدفع التنمية... عندما تمتلك الحكومة، وتتدخل في عمليات الطباعة وتفرض قيودا على استيراد وتوزيع الورق أو احتكار عمليات التوزيع أو التحكم في نشر الإعلانات، فيما يمثل دعم الدولة المكثف لصحف معينة حوافز لتغطية مفضلة للحكومة ويقلل الدور الرقابي للصحف، كما أن التحكم في وسائل الإعلام عبر جماعات مصالح أو من قبل السلطة يمكن أن يقلل من قدرتها على تحسين نظام الحكم وان تكون قوة للتغيير والمحاسبة، " فتركز الملكية ومنع التنافس والقواعد المتشددة على حرية الصحافة والأمية والفقر ونقص المنافسة ورأس المال البشري كلها عوامل تقلل من تأثير الصحافة" (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢).

تتكون المنظومة الصحفية المصرية من الصحف المسماة بالقومية (الحكومية) والصحف التي تصدر عن أحزاب المعارضة (حزبية) والصحف المستقلة (الخاصة)، بالإضافة إلى المواقع الصحفية على شبكة الانترنت والمدونات التي فرضت نفسها على الساحة الصحفية والواقع السياسي المصري خلال الأعوام الأخيرة ولا يكتمل التناول دون التطرق إلى أوضاع الصحفيين المصريين، وهو ما سيتم تناوله في المحاور التالية.

١- الصحافة القومية:

الصحافة القومية مصطلح يطلق على المؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى، الذي يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضائه، ويشرف عليها المجلس الأعلى للصحافة التابع له، وهذه المؤسسات هي الأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير وروزاليوسف ودار الهلال، تم تأميم بعضها حين صدر قرار بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ بتحويل ملكية الصحف إلى الاتحاد القومي ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار صحيفة إلا بترخيص من الاتحاد القومي، كما لا يجوز لأي شخص أن يعمل في الصحافة إلا بترخيص من الاتحاد، وانتقلت ملكيته بعد ذلك إلى الاتحاد الاشتراكي حتى انتقلت إلى المجلس الأعلى للصحافة الذي نشأ عام ١٩٧٥ بقرار جمهوري حدد تشكيله ، ثم في عام ١٩٨٢ انتقلت ملكية الصحافة إلى مجلس الشورى.

والصحافة القومية هي التعبير الأبرز عن علاقة الدولة وملكيتها للصحافة وفي هذا الإطار يشير (طومسون جون بي Thompson. John. B ١٩٩٥) إلى أن "علاقة الحكومة بالصحافة ووسائل الإعلام تؤثر بشكل مباشر على مصداقية الأخيرة لدى الأفراد ومن ثم فاعلية الدور الذي تقوم به، فيأخذ الأفراد على الإعلام أن ما يقدمه يعبر بالضرورة عن مصالح النظام، ويترتب على ذلك مباشرة فقدان الثقة في الإعلام نفسه، وتلك هي محصلة منطقية للربط بين الحكومة والإعلام. و"الطابع الدعائي المباشر، الذي يعد السمة السائدة لعلاقة السلطة الحاكمة مع إعلامها الرسمي" (نبيل على ٢٠٠١).

وقد شهد العقدان الماضيان جمودا في قيادات هذه المؤسسات الصحفية التي استمر بعضها أكثر من عشرين عاما. وفي ٤ يوليو ٢٠٠٥ صدر قرار بتغيير رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية، و حدثت تغيرات طفيفة في قيادات هذه الصحف حتى الآن، على الرغم من استمرار الخلل المالي والإداري وديون الصحف القومية، والمنافسة من الصحف الخاصة والدولية. لوهي المنافسة التي لم يعد بوسع الكثير من الصحافة الرسمية أن تتجاهلها.. خاصة مع ظهور صحف جديدة تحاول أن تجد موطئ قدم لها. وشهدت الفترة الماضية تغيرات نوعية في الصحف الرسمية، أولا في الشكل والإخراج حتى في هوامش الحريات وانفتاح نسبي على الحوار، وبعض الانتباه إلى دقة التحقيق (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤). وتميزت الصحف القومية أو الحكومية كما يحلو للبعض تسميتها، بغلبة الرأي الواحد والترويج لإنجازات إما وهمية أو متوهمة، بالإضافة إلى الخلل الشديد في اقتصادياتها. وكما يشير سعد هجرس في مقاله بجريدة الأهالي بتاريخ (١١-٠٩-٢٠٠٦) فهناك غموض شديد يلف اقتصاديات الصحف القومية، وفقر شديد في المعلومات المتاحة عن أوضاعها المالية، واستشهد بتقرير الإدارة المركزية للرقابة المالية على المؤسسات الصحفية القومية والأحزاب التابعة للجهاز المركزي للمحاسبات، والذي خلص إلى؛ الخلل الكبير في الهياكل التمويلية للمؤسسات الصحفية وتكرار تحقيق خسائر وتزايد المديونيات، وارتفاع الطاقات العاطلة لدى المؤسسات القومية، وضعف نظم الرقابة الداخلية، بما ينعكس في إهدار صارخ للموارد المالية، ودخول هذه المؤسسات في استثمارات بعيدة عن نشاطها الأصلي مثل الجامعات والشركات الخاصة، واشتغال المحررين بالإعلان؛ فوفق تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بلغت عمولات إعلانات لبعض المحررين ببعض المؤسسات الصحفية نحو مليون جنيه، بالمخالفة لأحكام المادة رقم ٣٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة والتي تحظر على الصحفي العمل في جلب الإعلانات أو الحصول علي أي مبالغ مباشرة أو مزايا من نشر الإعلانات. ويشير التقرير أيضاً إلي عدم تمكين الجهاز من الاطلاع علي لائحة العمولات والقرارات المنظمة لها بالمؤسسات الصحفية القومية رغم تكرار طلبها.

ويرى هجرس أن أبرز الأسباب التي أدت إلى تردي اقتصاديات المؤسسات الصحفية القومية، وأهمها علي الإطلاق هو أسلوب اختيار قيادات هذه المؤسسات استناداً إلي معايير الولاء السياسي أولاً وأخيراً، دون الاهتمام بمعايير الكفاءة المهنية أو الإدارية. ثم تركت الحكومة هذه القيادات جاثمة علي صدر المؤسسات سنوات طويلة، بالمخالفة للقانون، ودون رقابة أو محاسبة. فتحولت تلك المؤسسات إلي "عزب" خاصة ومراتع للفساد ونهب المال العام بجميع الصور. وترتب علي ذلك أنه أصبح لدينا مؤسسات فقيرة ومثقلة بالديون ورؤساء تحرير مليونيرات أو ملياردريرات أحياناً، بينما تم تحميل عبء التردي الاقتصادي للغالبية الساحقة من الصحفيين والعاملين.

ونشرت صحيفة الوفد ملفا خاصا حول ديون الصحف القومية في عددها الصادر بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٧ ذكر أن ديون المؤسسات القومية العشر تبلغ ٧ مليارات و١٨٤ مليون جنية، وجاءت مؤسسة الأهرام على رأس القائمة بعد أن بلغت ديونها ٣ مليارات و٤٩٩ مليون جنية، وجاءت مؤسسة أخبار اليوم في المرتبة الثانية وبلغت ديونها مليارا و٣٢٤ مليون جنية، وتلتهما دار التحرير بديون ٧٠٠ مليون جنية وتساوت روزاليوسف ودار التعاون بحجم ديون بلغ ٣٢٠ مليون لكل منهما ثم وكالة أنباء الشرق الأوسط بديون ٤٣ مليون جنيه.

ويرى محسن محمد في مقال نشره في صحيفة الوفد بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٥ أن "الصحافة القومية انهارت وأحد علامات انهيارها هبوط توزيعها المستمر، .. والصحف القومية ينخفض توزيعها جميعا بشدة، ولا تعلن أرقام توزيعها أبدا. وإذا أعلنت فإنها تكذب وتبالغ".

وقد ساهم في تدهور مصداقية الصحف ترويجها عبر مراحل سياسية متعاقبة لخطاب تخديري دعائي كذوب لم تتحقق على أرض الواقع من أمانيه الواعدة إلا النذر اليسير، مما تسبب في حالة الاغتراب التي أصابت هذه الجماهير والتي تبدأ بحالة فقدان القدرة على الفعل والتغيير، وتنتهي بحالة العزلة. كما انقطعت أسباب وصول

صوت القطاعات الضئيلة المثقفة إلى وسائل الإعلام، ومنها الصحافة نتيجة افتقادها آليات ومقومات اختراق هذه المؤسسات (محمد حسام الدين ٢٠٠٣).

٢- الصحافة الحزبية:

ارتبط ظهور الصحافة الحزبية بالسماح بوجود أحزاب، وبدأت بالظهور عام ١٩٧٧ بعد منعها مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث ظهرت جريدة الأحرار التي أحدثت حالة من الحراك، بعد ١٥ عاما من الصحافة الحكومية التي سادت على الساحة بدون منافسة أو تنوع، وزاد هذا الحراك مع توالي ظهور الصحف الحزبية بعد أن بدأت تطرح وجهة النظر الأخرى. واستفادت الصحف الحزبية من استمرار منع إصدار الصحف الخاصة، لتظل الوسيلة الوحيدة لإظهار الوجه الأخر مما أدى إلى شعبية بعضها وقوته لفترة من الفترات، كما أدى إلى تحول عدد من الأحزاب إلى ما يشبه المؤسسات الصحفية بعد أن أصدر بعضها عشرات الصحف التي ربما لا تمثل توجهات الحزب وربما تتناقض معها مثل حزب الأحرار الذي صدرت عنه عشرات الصحف كان بعضها إسلامي التوجه وكان بعضها ليبرالي أو يستهدف الإثارة الصحفية، وقامت بعض الأحزاب بتأجير رخص صحفها لجماعات أخرى، أو رجال أعمال أو صحفيين.

وقد عانت الصحف الحزبية من ضعف شديد تمثلت أهم أسبابه في:

١ - عانت الصحف الحزبية، من نفس أعراض المرض الذي عانت منه الأحزاب المعارضة التي تعاني من حالة ضعف شديدة، لدرجة أصبحت معها عاجزة عن تجنيد أعضاء جدد إليها، وبات أملها محصورًا في الاحتفاظ بصحفها التي تمارس من خلالها فقط نشاطها السياسي، وهو ما أفضى في النهاية إلى فقدان المواطنين الثقة في تلك الأحزاب، وتدهور توزيع صحفها (بشير عبد الفتاح ٢٠٠١).

٢- "اللعبة الخطيرة التي تقوم بها شركات التوزيع وهي مملوكة للحكومة مع الصحف المعارضة والخاصة، بالتحكم في عملية التوزيع والتلاعب في أرقام توزيع هذه الصحف*" (مجدي حلمي في مقال بصحيفة الوفد بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٦).

٣- محدودية الموارد والقدرات لدى الصحافة الحزبية، مما جعلها تعجز عن منافسة الإعلام الجماهيري فلا تصل إلا إلى عدد محدود من المواطنين مما يصادر التعددية الحزبية عمليًا (عبد الغفار شكر ٢٠٠٥)

٤- إن الصحف الحزبية باعتبارها تعبيرا عن تيار وفكر سياسي معين، ووفق هذا المنطق فإنها تستبعد بعض أو كل التيارات الأخرى التي تنافسها على جذب المؤيدين والناخبين مما يعني في المقابل مقاطعتها من شرائح مهمة وفاعلة منتمية لهذه التيارات.

٥- تشابهت بعض الصحف الحزبية مع الصحف القومية في توجهها لتمجيد قياداتها الحزبية التي تتحول تصريحاتها إلى مانشيتات عريضة بطول الصفحة الأولى وتخضع سياساتها التحريرية في النهاية لعلاقات وتربيطات رئيس الحزب، ولا تضع القارئ على أجندتها.

٦- فقدت مصداقية القاريء بسبب لجوء بعضها إلى الهجوم من اجل الهجوم.

٧- توقفت بعض الصحف بسبب تجميد نشاط الحزب الصادرة عنه، مثل جريدة الشعب التي كانت تصدر عن حزب العمل الذي تم تجميده، أو خلافات قانونية بين قادة الحزب، مثل جريدة مصر الفتاة التي توقفت بعد الانقسام والنزاع القضائي بين شخصيات أدعت زعامتها للحزب.

* يتوافق هذا الطرح مع تجربة خاصة للباحث في صحيفة البديل، فقد كانت الشكوى مستمرة من سوء توزيع الصحف من قبل مؤسسة الأهرام التي تتولى التوزيع، وهو ما يتطابق مع ما ذكرته لي الأستاذة أمينة النقاش مدير تحرير صحيفة الأهالي التي قالت إن مؤسسة التوزيع تتجنب وصول جريدة الأهالي إلى المحلة او كفر الدوار، في الوقت الذي تطرح فيه نسخا كثيرة في مناطق مثل جاردن سيتي ، وهي شكوى مماثلة لما طرحه الأستاذ/ عباس الطرابيلي رئيس تحرير صحيفة الوفد السابق.

نتيجة لهذا عانت الصحف الحزبية من ضعف التوزيع، وبالتالي قلة الإعلانات، وضعف التمويل، وهو ما يبشر بانتهاء عصر الصحافة الحزبية بعد فتح المجال أمام الصحافة الخاصة، كما أن القياس بالوضع العالمي يؤكد هذه النتيجة حيث لا توجد صحف حزبية في أغلب دول العالم، حتى الصحف الحزبية النادرة الموجودة في بعضها تعاني هي الأخرى من ضعف التوزيع والانتشار. فحزب العمال البريطاني لا يصدر جريدة حزبية لأنه لو اصدر جريدة فستعبر عنه بصورة اقل من الجارديان والاندبندبنت المحسوبتين عليه.

٣- الصحف الخاصة:

شهدت مصر ظهور الصحف الخاصة، أواخر التسعينيات، وكانت البداية مع الصحف الأسبوعية التي استطاعت منافسة المجلات الأسبوعية القومية، وسحب البساط من تحت أقدامها، من أبرزها: الدستور، وصوت الأمة، والأسبوع، والفجر والميدان، فيما ظهرت جرائد أسبوعية وأغلقت لأسباب تتعلق بالتمويل والتوزيع ومشاكل مع النظام، مثل جرائد العائلة، والجيل، والبلد.. وغيرها. وقد اتسم بعض هذه الصحف الخاصة بالميل إلى الإثارة وهو ما يعلق عليه (نبيل علي ٢٠٠١) بالقول: ما فعلته الصحافة الصفراء، وقد نجح بعضها في أن يقيم اتفاق عدم اعتداء غير معلن مع السلطة الحاكمة، وهو ما مكنها من أن تختلي بقرائها، الذين سئموا أشد السأم ما يقذف به إليهم الإعلام الرسمي، فراحت هذه الصحافة الصفراء تملأ الفراغ الإعلامي بكل ما هو رخيص وتافه: من حديث الفضائح والخرافة ونفاق العواطف. ويمكن القول إن الصحافة الخاصة أصبحت علامة مؤثرة في الواقع الصحفي بعد صدور الصحف اليومية منها والتي بدأت بصحيفة " نهضة مصر" وتأسست في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣، وتبعتها صحيفة المصري اليوم التي ظهرت في ٧ يونيو ٢٠٠٤، وتفوقت على عدد من الصحف القومية العتيقة في توزيعها وتأثيرها وفي ٣١ مارس ٢٠٠٧ صدر العدد الأول من صحيفة الدستور اليومية كامتداد للدستور الأسبوعية، وصدرت في ١٦ يوليو ٢٠٠٧ أول صحيفة يومية لليسار المصري وتحمل عنوان " البديل" والتي اضطرت

للتوقف بسبب مشكلات مالية، كما ظهرت صحيفة الشروق الجديد اليومية في الأول من فبراير ٢٠٠٩. وقد أثبتت الصحف الخاصة أنها تعبر عن قوى موجودة في الشارع، وعن قضايا غابت عن اهتمام الصحافة القومية، كما استطاعت سحب القارئ تدريجيا من الصحف القومية ، بسبب هامش وسقف الحرية المرتفع بالإضافة إلى محاولات التجويد الفني، والدفع بدماء شابة.

وفي هذا الإطار كتب سلامة احمد سلامة في صحيفة المصري اليوم بعنوان "الصحافة المستقلة هي المستقبل": الصحافة المستقلة غير القومية وغير الحزبية، هي الصحافة الأكثر التزاما بمبادئ الحرية والديمقراطية والأكثر حرصا على تقاليد المهنة والأكثر دفاعا عن حرية التعبير والنشر وحقوق الإنسان، والتي لا تمتنع عن نشر خبر أيا كان متى ثبتت من حصته.. ويمثل نجاح هذه الصحف واتساع قاعدة قرائها، تحديا حقيقا للصحف الحكومية والحزبية.

وتعرضت الصحف الخاصة لملاحقات قضائية ومحاولات حصار إعلاني وخضوعها لمشيئة شركات التوزيع التابعة لمؤسسات القومية؛ وكما صرح إبراهيم عيسي رئيس تحرير الدستور لقناة الجزيرة بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٠٨ فقد تعرضت الصحيفة خلال ٣ سنوات من صدورها (الذي بدأ أسبوعيا) إلى ٤٥ ملاحقة قضائية. وتواجه الصحف الخاصة مشاكل منها ضعف التمويل، ونقص الإعلانات، كما أنها لم تستطع بعد زحزحة الصحف القومية، من قمة توزيع الصحف المصرية ربما لأنها أصبحت من عادات القارئ المصري، رغم أن الرقم الحقيقي لتوزيع الصحف ما زال يتم التعامل معه كما لو كان سرا حربيا.

وأثبتت الصحف الخاصة اليومية حيادية بالمقارنة مع الصحف القومية، وهو ما رصده ببراعة الراحل مجدي مهنا في عموده بصحيفة المصري اليوم بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٦، حين قارن بين تغطية الأهرام كصحيفة قومية والمصري اليوم كصحيفة خاصة للجمعية العمومية لنادي القضاة التي عقدت يوم ٢٣ يونيو حيث قال : أوحى خبر الأهرام بأن الجمعية العمومية لنادي القضاة، تؤيد مشروع السلطة القضائية المقدم

من الحكومة، وأشار باقي الخبر إلى ملخص ما دار في الجمعية بشكل مجهل وغير واضح، أما صحيفة المصري اليوم فقد نشرت تحت عنوان بارز بالصفحة الأولى: القضاة يتبرؤون من تعديلات الحكومة على قانون السلطة القضائية، وهو يختلف تماما في طريقة صياغته وفي مضمونه عن الخبر الذي نشرته الأهرام، مضيفا انه ليس من حق الصحفي أو الصحيفة تزييف الحقائق أمام القارئ، وإذا أرادت أن يحترمها القاري فعليها أن تحترمه وتقدم له المعلومة الصحيحة.

٤- المدونات:

استخدمت كلمة المدونة باللغة العربية كمقابل لكلمة(Blog) الإنجليزية الأصل، والتي تتكون من جزأين، الأول يمثّل الحرف B وهو اختصار لكلمة "بيوغرافي Biography" التي تعني سيرة، أما الثاني فهو مصطلح "لوج" Log ويعني سجلا مكتوبا متسلسلا أو جدولاً. ويطلق اسم مدونة على موقع الشخص الذي يقوم بكتابة خليط يتألف من الأحداث والسيرة الذاتية والرأي على صفحة الكترونية. فهي شكل حديث من الكتابة الصحفية الافتراضية ونشر القصص والتجارب الشخصية والمناقشات والحوارات حول تفاصيل الحياة اليومية الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية الجماعية منها والفردية (حسني محمد نصر ٢٠٠٧).

وغالبا ما تأتي المدونة مصحوبة بصور وتسجيلات صوتية ومصورة تكون غالبا من صنع المدون نفسه. وقد ظهرت في البداية كدفتر يوميات شخصي يتناول اهتمامات وتفاصيل حياة الفرد، ثم تطورت لتصبح وسيلة للتعبير عن الآراء والحوار حول قضايا مشتركة. تطورت مواضيع المدونات وفرضت نفسها كنمط جديد من الصحافة والنشر الالكتروني، ولعل قوتها الأساسية تبدو في أنها تمثل صوت "رجل الشارع" دون أي تلوينات إيديولوجية أو رقابة مؤسساتية وتتميز بآنيتها وسرعة مقاربتها للأحداث. وكما يرصد(بيل جيتس ١٩٩٨) فإنه عند ظهور وسيط إعلامي جديد، فإنه يلجأ إلى تقديم المحتوى بشكل مستوحى، عادة، من وسائط إعلامية أخرى

سبقته. غير أن الأمر يتطلب من اجل اكبر استفادة ممكنة من إمكانات هذا الوسيط الجديد، أن يتم تأليف المحتوى خصيصا لها.

وبدأت المدونات على النطاق العالمي في تسعينيات القرن الماضي كهواية تحولت إلى وسيلة جديدة، وكغيرها من أنشطة الشبكة العنكبوتية الدولية كانت البداية أمريكية مع ظهور موقعي "درادج ريبورت" Drudge Report، وموقع Justin Hall سنة ١٩٩٤ وإن كانت تسمية المدونات لم تظهر إلا سنة ١٩٩٧ حينما ظهرت خدمات تدوين مثل Xanga سنة ١٩٩٧، وOpen Diary سنة ١٩٩٨ ثم LiveJournal وBlogger سنة ١٩٩٩. ومثل عام ٢٠٠١ خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، دخول الصحفيون إلى معترك التدوين وبدأت المدونات تكتسب شيئا فشيئا قدرتها على التأثير.. كما ظهر ما عرف بمدونات الحرب أثناء الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣. وفي العام التالي تحول التدوين إلى ظاهرة عالمية بلغت حجما لم يكن متصورا منذ عام ٢٠٠٥ كما جاء في مدونة إحجيوج http://www.mshjiouij.com/blog. وبدأت بالانتشار بشكل واسع حيث كان عدد المدونات على الشبكة ١,٢ مليون مدونه سنة ٢٠٠٠حسب إحصائيات الموقع الخاص بالمدونات Technorati الذي أشار إلى أن نسبة نمو المدونات تفوق بقية تصنيفات مواقع الإنترنت، وتشير إحصائيات ٢٠٠٦ إلى وجود أكثر من ٥٠ مليون مدونة في العالم. فيما أشارت إحصائيات فبراير ٢٠٠٨ إلى وجود ١١٢ مليون مدونة وفقا لإحصاءات موقع بلوجهيرالد http://www.blogherald.com. بدأ ظهور المدونات في مصر منذ عام ٢٠٠٣ ، لكنها بدأت في لفت الانتباه إليها بشدة ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٥ مع حالة الحراك السياسي التي شهدتها مصر، في ذلك الوقت، ومع تفجر المظاهرات و كان بعضها ينشر صورا حية ومقاطع فيديو من مكان الحدث ولعل أبرزها مواقع الوعي المصري، ومنال وعلاء، ومدونة عبد الكريم سليمان وعنوانها "مدون مصري" الذي تعرض للمحاكمة والسجن أربع سنوات لنشره آراء على مدونته، وذكرت الأهرام بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٦ أن عدد المدونات في مصر ٥ آلاف مدونة ويتضاعف عددها كل ٦ أشهر. وتذهب مدونة منال وعلاء

(http://www.manalaa.net) إلى أن المدونات تعبر عن "قوة ومصداقية الصحافة الشعبية"، وتتحول صفحات هذه المدونة إلى بوابة تدعو صراحة: "كل جماعة سياسية، أو ثقافية أو خلافه وكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وكل المبدعين أن يشاركوا بنشر أعمالهم وبياناتهم وتقاريرهم". ويمكن القول إن المدونات احد أشكال صحافة الانترنت فهي في النهاية ترتبط بالصحافة وفنونها، وان التزمت بدرجات متباينة من التقاليد الصحفية على مستوى الكتابة أو الأخلاقيات. وكغيرها من وسائل الإعلام تتجه المدونات نحو التخصص والانتشار، ومن العوامل التي ساعدت على انتشارها:

١- التطور التقني وما توفره شبكة الإنترنت من إمكانات خاصة مواقع نشر المدونات مثل موقع جيران www.jeeran.com و www.blogger.com/start Blogspot حيث تتوفر آليات وبرمجيات تمكن أي شخص من أن يؤسس مدونة ينشر من خلالها ما يريد بمجرد ملء وإتباع النموذج والتعليمات.

٢- تراجع الثقة في وسائل الإعلام التقليدية على المستوى العالمي: بسبب عولمة الإعلام وبروز أقطاب إعلامية دولية كبرى تديرها شركات عملاقة تحكمها رهانات مالية وسياسية، وعلى الصعيد المحلي بسبب عدم الثقة في المؤسسات الصحفية والإعلامية لارتباطها الوثيق بالسلطة وإهمالها حضور المواطن في قضايا الشأن العام.

٣- دور الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر حضورا على المدونات والأكثر متابعة لها، ولأنشطة الانترنت التي لا تكلفه أي أعباء مالية.

٤- عوامل سياسية، داخلية مثل حالة الحراك السياسي والانفتاح النسبي عام ٢٠٠٥ الذي شهد انتخابات برلمانية ورئاسية، وتبني المدونات لحالات تعذيب وانتهاكات رجال الشرطة، تزامن مع هذا وجود عوامل سياسية دولية مثل الحرب على العراق، وقبلها أحداث ١١ سبتمبر مما أسهم في ظهور وانتشار المدونات وشيوعها،

٥- أن المدونات تتناقل أخبارا قد لا تنقلها الصحافة القومية وأحيانا الخاصة، وتمنح المشاهد فرصة للتفاعل والتعليق بحرية وبساطة.

وأصبح التدوين مؤسسيا تخصص له الجوائز الدولية، وهناك جوائز لأفضل مدونة إذاعية وأفضل مدونة متنوعة، وأفضل مدونة بلغات مختلفة؛ وقد فازت بجائزة أفضل مدونة عربية مدونة عنوانها "جار القمر". http://jarelkamar.manalaa.net لعام ٢٠٠٦ بجائزة الإذاعة الألمانية لأفضل موقع تدوين عربي في مجال حقوق الإنسان، كما فازت مدونة "الوعي المصري" لوائل عباس وموقعها http://misrdigital.blogspirit.com بأربع جوائز محلية ودولية. وأصبحت المدونات مجالا خصبا للمنتمين للمجتمع المدني في محاولاتهم للتغلب على تأثيرات وتدخل الدولة والسلطة التنفيذية ومحاولات التهميش، والتحرر من خطاب السلطة بشكل يكاد يكون عفويا وغير منتظم في تجسيد حي لنظرية الفوضى. "وفي كسر لحاجز الاتصال الفردي والجماعي (نبيل علي ٢٠٠٥).

ويقول (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤). إن الأمل معقود على أن تشكل هذه البدايات، يدفعها رأي عام متعطش لما هو مختلف، ونخب مثقفة تسعى حثيثا لمضمون إعلامي متطور وتعددي، انطلاقة دائمة توسع الهامش وتطور نوعية الإعلام، بما يؤكد العلاقة بين الحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة من منظور الالتزام بالمصالح العامة المتفق عليها للأمة. ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتخاطب بالتالي الشريحة الأوسع من المواطنين العرب، بعد أن كانت الصحف العربية الناطقة بلغات أجنبية تتمتع بالفعل بهوامش أوسع بكثير من شقيقاتها المكتوبة بالعربية، والتي تميز بعضها مثل "الأهرام ويكلي". و اعتبر تقرير العام التالي (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥) أن الصحف المستقلة ومواقعها على الإنترنت، والإعلام الجديد والمدونات متنفسا لتنسم الحرية والانفتاح على آفاق معرفية كانت مستغلقة، لمن يستطيعون التوصل لها .

وأكدت صحيفة المصري اليوم في عددها الخاص عن عام ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ أن المدونين فرضوا أنفسهم كعنصر فاعل في مصر، وساهم البعض منهم في تحريك الشارع سواء بالتغطية المستقلة للأحداث أو بتفجير القضايا الجدلية بأنفسهم، فمنهم من ساهم في تغطية إضراب غزل المحلة، ومنهم من رصد احداث محرم بك ونقل محاكمة نقيب الشرطة إسلام نبيه، المتهم بالاعتداء الجنسي على السائق عماد الكبير وتعذيبه والذي صدر حكم بحبسه ٣ سنوات فيما بعد، على الهواء عبر مدوناتهم، إضافة إلي قيام العديد منهم بتفجير قضايا التحرش الجنسي، ونشر عدد كبير من فيديوهات التعذيب داخل الأقسام.

٥- الصحفيون:

الصحفيون هم أهم عناصر المنظومة الصحفية، ويواجهون في سبيل تأدية مهامهم في مهنة البحث عن المتابع؛ عددا كبيرا من العقبات والتحديات، وهم كباقي الإعلاميين في المجتمع يواجهون صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات، والحصول عليها، والاطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالبا بأمور غامضة مثل؛ أسرار رسمية، ومعلومات تمس الأمن القومي لمنعهم من ذلك، فضلا عن قائمة المحظورات، كمنع نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات الرسمية أو أي موضوع بدعوى أنه يمس أمن الدولة" (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤).

وتضيف الآليات التشريعية، قيودا أخرى على عمل الصحفي، ويقصد بالآليات التشريعية القواعد القانونية الملزمة والمتصلة بالنشاط الصحفي والتي تتولى تنظيم ممارساته، ووضع المعايير التي تحكم أنشطته، وللتشريعات الإعلامية مصادر عديدة، هي الدستور، القانون الجنائي، قوانين المطبوعات والصحافة، كما قد يدخل تحت ذلك مجازًا المواثيق المهنية .وتتضمن هذه التشريعات عادةً ما يلي (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢):

١. قوانين الرقابة التي تأخذ صورًا متعددة، وهي الرقابة السابقة، الرقابة بعد النشر أو الإنتاج وقبل التوزيع، رقابة بعد التوزيع، كما قد تفرض الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة مطاطة،

٢. القوانين التي تشمل القواعد الإجرائية الخاصة بتنظيم إصدار أو عمل وسائل الإعلام والاتصال،

٣. القوانين التي تحظر تداول بعض المطبوعات والمواد الإعلامية التي تصدر في الداخل أو المواد الإعلامية الأجنبية،

٤. القواعد القانونية الخاصة بإجازة أو عدم إجازة بعض المواد الإعلامية أو مصادرتها بدعوى المحافظة على الدين والنظام والآداب العامة،

٥. القواعد القانونية الخاصة بإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها سواء بالطريق الإداري أومن خلال القضاء،

٦. القواعد القانونية الخاصة بالحقوق المهنية للصحفيين، وضمانات حمايتهم والتزاماتهم وواجباتهم،

٧. وكذلك القواعد القانونية الخاصة بحقوق الجمهور، من حيث توفير الحماية للفرد من الإهانة والافتراء وتشويه السمعة من خلال ما يذاع وما ينشر في وسائل الإعلام والحق في الرد والتصحيح، حقهم في الخصوصية وحماية حياتهم الخاصة (ليلى عبد المجيد ١٩٩٤).

وهناك شكوى من قلة العناصر البشرية المختصة والمدربة، وإذا كان بعض الحل يكمن في تدريب الإعلاميين ورفع مستوى تأهيلهم المهني والتزام الأساليب العلمية، فإن البعض الآخر من الحل يكمن في إتاحة الحرية للمؤسسة الإعلامية والعاملين فيها على السواء (مصطفى المصمودي ١٩٨٥).

يضاف إلى عدم توفر التدريب الكافي للصحفيين العقبات التي يواجهونها في سبيل الحصول على المعلومات والرجوع لمصادر الإخبار، والأهم من ذلك الفساد المتردي داخل عدد من المؤسسات الصحفية والذي يلقي بتبعاته على الصحفيين

أنفسهم، والتضييق المستمر من السلطات بعد أن ظلوا هدفا لملاحقات قضائية متعددة في قضايا الرأي، وصدرت في حق بعضهم أحكام قضائية قاسية وتعرض بعضهم لاعتداءات بدنية أو للاحتجاز. وأشارت عواطف عبد الرحمن في مقال نشرته في صحيفة "العربي" بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٥ إلى افتقاد التدريب للصحفيين. ومما جاء في المقال"كان من الطبيعي أن تتردى الأوضاع داخل المؤسسات الصحفية .. فقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصحفية القومية لم تقم بتنظيم دورات تدريبية أو تثقيفية للصحفيين الشبان طوال العقدين الماضيين إلا بعض الاستثناءات النادرة والتي قامت بها أخيرا إحدى المؤسسات الكبرى في إطار برنامج استثماري يتدثر بالطابع العلمي ناهيك عن تدنى مرتبات صغار الصحفيين مما يدفعهم إلى الارتماء في أحضان المعلنين أو العمل قومسيونجية في مكاتب الصحف العربية فضلا عن الخضوع المطلق لتعليمات القيادات الصحفية أملا في الحصول على علاوة أو ترقية أو الترشيح لأحد المكاتب الخارجية..

وهو ما تناوله عمرو الشوبكى في مقال بصحيفة المصري اليوم بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤ حيث قال "إن غياب التدريب للصحفي والأوضاع السياسية والفوضى المهنية، ألغت " الحدود " المفترضة بين الصحفي ومصدره، والإعلان والصحافة، والمال، وأحيانا السياسة والقواعد المهنية. وعليه لم يعد غريبا القول بأن كثيرًا من الصحفيين في الصحف القومية تحولوا من مندوبين لصحفهم في الوزارات أو في مؤسسات المال والاقتصاد، أو في الأندية الرياضية، إلي مندوبين لهذه المؤسسات في صحفهم، وحتى المراسلين في بلاد عربية وأوروبية مختلفة، صار كثير منهم مجرد متحدثين باسم هذه البلدان أو باسم وزارات الإعلام فيها..فبسبب غياب التدريب للصحفي الناشئ علي كيفية نسج علاقة صحية مع رؤسائه في العمل، وذلك لصالح نموذج التبعية الكامل والخضوع المطلق لقياداته الإدارية/ الصحفية، خاصة في ظل حالة الجمود المهني والسياسي التي تعرفها البلاد منذ فترة، وأدت إلي غلبة نموذج "الصحفي المنفذ" لأوامر القيادة الصحفية، علي حساب الصحفي "المحاور" لتلك القيادات ... ولذا سنجد أن انتقال هذا الصحفي من تلك الحالة التي تربي عليها في

مؤسسته إلي الخارج تجعله يتعامل مع الجهة التي يتابع فيها عمله بنفس الطريقة، بحيث بدا في كل الأحوال مجرد عارضا لتقارير أو إنجازات الوزارات أو الهيئة أو البلد التي يعمل فيها. والحقيقة أننا لن نحتاج إلي مجهود كبير لنتعرف علي طبيعة تلك الأزمة التي تعاني منها الصحافة حين نتتبع طريقة كثير من الصحفيين في الصحف الرسمية، في التعامل مع رحلات رئيس الجمهورية أو كبار المسئولين أثناء زياراتهم الخارجية، حيث تختزل كل التعقيدات الاجتماعية والثقافية والسياسية للبلد الزائر، في مقابلات هذا المسئول مع الرسميين.. والحقيقة أن معضلة هذا النمط من التكوين المهني أنه يجعل "المسئول"، هو نقطة الارتكاز التي يدور حولها الخبر أو التغطية الصحفية، وجعل اهتمام الصحافة "القومية" شبه منعدم لكل من هم واقعون خارج هذه الدائرة الرسمية.

ويعد الضعف الثقافي والمهني، أحد العوامل المؤثرة على مستوى الصحفيين المصريين، وهو ما حدث كانعكاس لتحول المجتمع المصري إلى مجتمع منزوع الثقافة فالأغلبية العظمى من خريجي الجامعات المصرية لا يمتلكون ناصية الثقافة، وأحيانا الحد الأدنى من المعارف العصرية. بسبب تدهور نظام التعليم، وهيمنة التعليم الخاص الساعي إلى الربح في إطار ما يعرف باسم الجامعات الخاصة، وهي تجربة أكد أكثر من محلل أنها فريدة من نوعها، فلا توجد جامعات في العالم، يعد الربح هدفها الرئيسي.. كما أن أنظمة التربية العائلية المصرية قامت بصورة عمديه بنزع الاهتمام بالمعرفة وخاصة الاهتمام بالشأن السياسي والعام. بالإضافة إلى حرمان طلاب الجامعات من فرص تدريب وتثقيف حقيقية في مؤسسات صحفية لا توفر التدريب اللازم للمنتمين الجدد إليها.

يضاف إلى هذا تدني مستوى دخل الصحفي المصري، الذي تراجع من الترتيب الثالث في الستينيات إلى الترتيب الثامن أو التاسع في الثمانينيات والتسعينيات (محمد حسام الدين ٢٠٠٣). وما زالت الحقوق المادية للصحفيين مهضومة، فالأجور والمكافآت المالية التي يتقاضونها أقل مما يستحقون، مما يضعف مستوياتهم المعيشية

وحافز التجويد الكتابي لديهم. ويرصد (سعد هجرس في مقاله ("صاحبة الجلالة" حافية علي جسر من الذهب) بتاريخ (١١-٠٩-٢٠٠٦) بجريدة العالم اليوم؛ أوضاع الصحفيين المالية مشيرًا إلى أن عام ١٩٧٢ شهد أول محاولة في تاريخ الصحافة المصرية لتقنين أجور الصحفيين، حيث تم وضع حد أدني لأجورهم، ولكنه اقتصر علي مرحلة التعيين فقط. ثم أصبح من صلاحيات المجلس الأعلى للصحافة، ضمان حد أدني لأجور الصحفيين، وقد مارس هذه الصلاحية علي النحو التالي:

- في مارس ١٩٨٣: جعل الحد الأدنى ٥٠ جنيهاً في الشهر.
- في فبراير ١٩٨٧ : جعل الحد الأدنى ٧٥ جنيها في الشهر.
- في مايو ١٩٩٨: جعل الحد الأدنى ١٠٥ جنيهات في الشهر.

ويقول هجرس: يضاف للأجر الأساسي للصحف قيمة البدلات التي ارتبطت دائماً بالانتخابات وترشيح نقيب جديد للصحفيين. والواضح أن هذا الحد الأدنى لأجر الصحفي بالغ التفاهة، ولا يصح أن يستمر، ولا يكفي "تحسينه"، بل إن أقل تقدير معقول هو مضاعفته عشر مرات بحيث يكون ألف جنيه في ظل القوة الشرائية للجنيه وتكاليف المعيشة الضرورية. ويمكن ألا تتكلف الدول مليما إضافيا لزيادة الحد الأدنى للأجور إلي هذا المستوي، فيكفي -مثلا- تضييق الفجوة المخيفة بين الأجور والمكافآت الفلكية التي تتقاضاها القيادات العليا وبين الملاليم التي يحصل عليها غالبية الصحفيين. كما انه يمكن تمويل هذه القفزة في الأجور عن طريق تخصيص نسبة من عوائد الإعلانات التي تأتي إلي الجريدة نتيجة الجهد التحريري الذي يبذله الصحفيون في المقام الأول فالتحرير الجيد هو الذي يجذب القراء والمعلنين وبالتالي ليس منطقياً أن يستأثر بعوائد الإعلانات رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير وحفنة من أباطرة الإعلانات، وإنما يجب توزيعها بالعدل وأن يأخذ الصحفيون حصتهم منها بصورة كريمة وبدون إرغامهم علي مخالفة لائحة النقابة وجلب الإعلانات. والواضح أن أجور الصحفيين لن يكون ممكناً تغييرها بصورة جوهرية إلا من خلال حركة مطلبيه تقودها

نقابة الصحفيين، وإلا بالتزامن مع إعادة هيكلة المؤسسات الصحفية القومية وحل مشاكلها المزمنة.

وأحد عوامل تدهور الوضع الصحفي هو القيادات الصحفية خاصة في المؤسسات القومية وهو ما يرصده محمد السيد سعيد في مقال بصحيفة العربي بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ قال فيه: " تولى رئاسة تحرير الصحف القومية في ربع القرن الأخير عناصر أقل ما توصف به أنها متواضعة الموهبة ومنفلتة من الالتزام بقواعد النزاهة. ... وقد كرس هؤلاء مدرسة الصحافة المكتبية التى تتلقى الأخبار من مصادر رسمية دون أي مراجعة، وترفض أو تنفر من التغطية من الموقع وتخشى المخاطرة مهما كانت ضئيلة للقيام بواجبها في التغطية الحية للأحداث. ولم يقتصر هذا التقصير على بارونات الصحافة وإنما امتد بالتقليد إلى الكوادر الوسيطة، بل والشابة، لأن هذه المدرسة قدمت وفرضت معايير الأداء المقبولة فى المهنة. وتحول رؤساء ومديرو تحرير الصحف لا إلى بارونات ينفرون من القيام بمهام الصحفي في التغطية من الموقع، بل أنهم كانوا يقارنون أنفسهم بالوزراء، ويشيعون نظرية فاسدة تتطلع للحصول على مكانة ارستقراطية جنبا إلى جنب مع موظفي الدولة الكبار ورجال الأعمال الكبار وفى علاقة وثيقة معهم. كما أن العائد المالي الكبير الذي حصل عليه بارونات المهنة لأنفسهم أسهم في تكريس علاقات شبه إقطاعية داخل وخارج المؤسسات الصحفية.

ويمكن أن نرجع أسباب هذا الوضع الذي يتسم به الصحفيون إلى ضعف تنظيماتهم النقابية، وعدم احترام أعرافها وقيمها لأسباب تتعلق بالأطر المؤسسية الحاكمة لعملها وعمل الصحف المصرية في حد ذاتها.. فجزء كبير من حل هذه المشاكل بيد النقابة لأن المجلس الأعلى للصحافة مسئول عن الصحف وليس الصحافيين على عكس النقابة، التي تعد الجهة الوحيدة التي لها الحق في مساءلة الصحفي، عند خروجه عن ميثاق الشرف أو ارتكاب أي جريمة مهنية أو أخلاقية في ممارسته لعمله.

النظام الصحفي في ضوء التعقد وافتراضات نظرية الفوضى:

حتى وقت قريب، كان يتم تدريس معظم نظريات النظم الخطية وتطبيقاتها في مجال الإعلام. عبر نموذج المصدر الرسالة الوسيلة المتلقي، وأضيف فيما بعد رد الفعل. وإذا كانت العلوم الاجتماعية قد استعارت عدداً من النظريات التي ظهرت في إطار العلوم الطبيعية، فإن تحول الأخيرة من النيوتنية إلى النسبية والتعقد والفوضى مثل حافزا لارتياد علوم الإعلام والصحافة لهذا الفكر الجديد وتطبيق نظرية الفوضى على الصحافة في محاولة لتفسيرها ودورها في ظل نظم الإنسانية واجتماعية المعقدة، وبالنظر إلى الوظيفة المعلوماتية للصحافة يمكن استخدام إمكانيات نظرية الفوضى فوفقا لما يقوله (بلير Blair ١٩٩٥) "أن نظرية الفوضى لها إمكانية كثيرة في إدارة المعلومات وهي تشير إلى جميع الأحداث الجديرة بالاهتمام والمتابعة والتي لا يجب إغفال أي أثر نامي لها. ويتم التفكير من خلال هذه النظرية بأسلوب شامل حتى يمكن تفسير العلاقات المتعددة بين العناصر الأساسية لأي منظومة اتصالية..

النظام الصحفي المصري في إطار فكر التعقد:

تمت الإشارة إلى الخصائص الأربع الرئيسية التي تمثل الإطار المرجعي المفسر للظواهر والأنساق القائم على التعقد، وفيما يلي محاولة لتطبيق هذه الخصائص على النظام الصحفي المصري:

١- **<u>عدم الانتظام في شكل ومكونات وهيكل الظاهرة</u>**: ويبدو عدم الانتظام واضحا في الطيف الواسع من الإصدارات الصحفية وتعدد هذه الإصدارات من حزبية ومستقلة وقومية وورقية وعلى شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى تعدد الهيئات الخاصة بتنظيم مهنة الصحافة؛ من مجلس أعلى للصحافة، ونقابة الصحفيين التي لا يمارس عدد من أعضائها مهنة الصحافة، في الوقت الذي يمارس عدد كبير من الصحفيين العمل الصحفي لسنوات طويلة دون أن يكونوا أعضاء بها، أو إتاحة الفرصة لهم للانضمام إليها. بالإضافة إلى تباين توزيع الصحف داخل المؤسسة

الصحفية الواحدة، وما بين صحف توزع أعدادا محدودة لا تتجاوز بضع مئات من النسخ، وأخرى توزع مئات الآلاف من النسخ، في الوقت الذي تصدر فيه هذه الصحف عن نفس المؤسسة، وتتبنى نفس التوجهات، والسياسات التحريرية،

٢- **النسبية وعدم اليقينية**: فلا يوجد يقين في مستقبل الصحف القومية التي ينخفض توزيعها، وتعاني من ديون طائلة، وهناك تراجع مستمر في توزيع الصحف الحزبية وعدم يقين إزاء استمرار الصحافة الخاصة، بل فيما يتعلق بالصحافة الورقية بشكل عام، فهناك عدم يقين حول مستقبلها في مواجهة الصحافة على شبكة الانترنت والصحافة الإلكترونية، وفي ظل علاقات جديدة، وسلوك غير متوقع للقارئ والجمهور والصحفيين، يرتبط نسبيا بحالة عدم اليقين حول المستقبل السياسي. والتطورات المتلاحقة السريعة فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال، ودور شبكة الانترنت.

٣- **تعايش المتناقضات**: في صور قد تكون متكاملة ومتنافسة، ومتضادة داخل الظاهرة أو النسق، وهذا التعايش يشير إلى استحالة الوصول إلى قول الفصل أو كلمة حاكمة في كثير من القضايا المتولدة عند دراسة الصحافة المصرية ما بين صحافة معارضة رافضة للتوجهات الراهنة، وصحافة قومية تعمل على إيقاء الواقع، وصحافة خاصة تحاول، ونجحت إلى حد ما في، إيجاد موطئ قدم لها، وصحافة تقتصر على مواقع على شبكة الانترنت، ومدونات قدمت نمطا جديدا من الصحافة، وتكتسب كل يوم أرضًا جديدة، وفضائيات إخبارية غيرت من مفهوم الصحافة ووظائفها.

٤ - **إن الأداء في النسق الصحفي هو حصيلة للتعقد**؛ بسبب تشابك العديد من العناصر (الصحف القومية وملكية الدولة لها، والصحف الحزبية التي تنتمي إلى أحزاب متباينة، والصحف الخاصة التي تنتمي إلى قوى اقتصادية مختلفة، والمدونات، ومنظمات مرتبطة بالصحافة مثل نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة) داخل النسق، وهو ما يعني استحالة اختزال الكليات المنظمة للنسق الصحفي إلى الأجزاء المكونة لها.

ويظهر الدعم الذي تقدمه نظرية الفوضى في التخطيط لمستقبل الصحافة حسبما يشير (سيسيو ويورك Ceiso Grebogi & J. A. Yorke ١٩٩٧) فيما يلي:

أ. التأكيد على عملية الاتصال باعتبارها مرنة، دينامية، غير خطية.

ب. تعزيز المداخل المنظومية لدراستها.

ت. توفير أنماط متعددة للتقييم المرن والشامل لجميع مراحل عملية الاتصال.

وفيما يتعلق بمستويات الفوضى وهما؛ فوضى الانتظام الذاتي، وفوضى اللا انتظام. ويمكن ان ندرج النظام الصحفي في إطار، النظام الأول، وهو فوضى الانتظام الذاتي، باعتبار أن الواقع الحالي وسطا بين الانتظام والفوضى، حيث يولد النظام من رحم الفوضى، فرغم ما يتضمنه الواقع من عشوائية في إصدار الصحف وتنوع في محتواها إلا أن هناك بروز لنوع من النظام في إطار استمرار عملية ترشيح تمنح القوة للأصلح (صحف خاصة مثل المصري اليوم، والمواقع الصحفية على شبكة الانترنت)، وتسحب البساط من أخرى مثل الصحف القومية التي يزداد توزيعها انخفاضا يوما بعد يوم، وكذلك الصحف الحزبية.

وفيما يتعلق بافتراضات نظرية الفوضى، يمكن تناول انعكاسها على الصحافة المصرية على النحو التالي:

١- حساسية الصحافة للتأثيرات الأولية:

طبيعة الصحف القومية المملوكة للدولة، واختلاف طبيعة نشأتها عن الصحف الحزبية، وخاصة عند المقارنة بكل من الصحف الخاصة، والمواقع الصحفية على شبكة الانترنت والمدونات، التي يعتمد بقائها على جذب عدد اكبر من الجمهور، ها الاختلاف في طبيعة النشأة ينبئ بسلوك مختلف تماماً لكل نمط من هذه الأنماط. ويمكن أن تقدم نظرية الفوضى نموذجاً لفهم كيف أن الفروق الابتدائية الدقيقة من عوامل ومتغيرات قد تؤدي مع المسار الزمني إلى فروق لا يمكن التنبؤ بها في المحصلة النهائية، ويظهر هذا في طبيعة الجمهور الذي يقبل على كل نمط من

انماط هذه الصحف، ونسبة التوزيع واستمرار الصحفية أو اختفائها. وهكذا فإن مفهوم الفوضى يفترض أهمية استمرار إجراء البحوث الصحفية من حيث أنها توفر نموذجاً لفهم كيف أن الفروق المبدئية الحقيقة في أي من الظروف والعوامل المحددة مثل: اهتمام الصحفية، طبيعة المحتوى، دافعية الجمهور، خلفية القارئ المعرفية، ...الخ، قد تؤدي في المسار الزمني إلى فروق لا يمكن التنبؤ بها. ومن المشاهد التي تؤكد إمكانية اعتبار الصحافة نظاماً فوضوياً أنه على الرغم من إمكانية معرفة أرقام التوزيع ونسبة المشاهدة، فإنه لا يمكن التنبؤ باستمرارية هذه الأرقام. أو مستقبل توجهاتها. فمثلا توزع مجلة "روز اليوسف" أعدادا كبيرة، وعندما صدرت صحيفة تحمل نفس الاسم ظل تخفيضها منخفضا بشكل حاد بالمقارنة بتوزيع المجلة وبالمقارنة بالصحف اليومية الأخرى*.

٢- شمولية الصحافة:

تعد المنظومات الإعلامية وفي القلب الصحافة أحد الأنظمة غير الخطية التي تسودها الطبيعة الدينامية متعددة الأبعاد، على عكس النظرة التقليدية السائدة حتى وقت قريب باعتبارها نظام مغلق له حدوده الواضحة في إطار نموذج الرسالة الوسيلة المتلقي. كما أن الشمولية يمكن تطبيقها على الواقع المصري الذي ظل قاصرا لفترة على عدد محدود من وسائل الإعلام والصحف القومية، وبعد حالة من الجمود للمناخ الإعلامي الذي ندر فيه لفترة طويلة وجود متغيرات أو إهمال هذه المتغيرات. لاسيما بعد بروز الصحف الخاصة والقنوات الفضائية التي أحدثت هزة كبيرة في المجتمع. وأهملت الصحافة القراء لفترة طويلة في إطار النظرة الخطية التي حكمتها، رغم أن الجمهور عناصر فاعلة لها وجهات نظر مختلفة وحاجات وأهداف متباينة. ومن ثم تصبح المشكلة هي كيفية تحويل ما يعتبر عملية خطية ذات مدخلات ثابتة يحددها المصدر إلى نظام متكامل ومتعدد الأوجه يشارك فيه المتلقي بفاعلية. ومن صور التفاعل داخل الصحافة ما يقوم به الصحفيون من

* تظل أرقام توزيع الصحف، خاصة الحكومية، سرية وهو مؤشر أخر على فوضى النظام الصحفي في مصر

استجابات لتوجهات القراء من خلال تعديل آرائهم المسبقة أو تقديم الحجج المضادة.

وفي نظرية الفوضى تعتبر الأخطاء والاضطرابات والعشوائية ظاهرة صحية عند تحليل النظام، حيث تعمل هذه الاضطرابات على خلق أنماط متنوعة من الصحافة، وبروز قوى جديدة في مجال الإعلام (مستقلة خاصة، معارضة، ومتخصصة، يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية، في شكل صحف ومجلات ومواقع صحفية على شبكة الانترنت، ومدونات وبرامج إخبارية وتليفزيونية). وتؤكد نظرية الفوضى أن النظام المعرفي (باعتبار الوظيفة المعرفية للصحافة عبر تقديم الأخبار والتحليلات ومواد الرأي) في طبيعته يعد أحد الأنظمة المفتوحة التي تتفاعل مع الوسط المحيط به، عن طريق استقبال المعلومات وإنتاج ردود الفعل المعرفية والسلوكية، وهو ما يتأثر بعدد من المتغيرات مثل (الدافعية، والمعلومات، والتوجهات الشخصية، ...الخ). وهذه الدينامية تجعل من النظام الصحفي نظاماً غير خطي وبعيداً عن التوازن. ويظهر هذا النظام في صورة محصلة لقوتين متضادتين إحداهما القوى التي تسعى إلى تقديم المعرفة ووسائلها بهدف إيجاد نوع من الثبات أو المقاومة للتغير، وهذه القوى من وجهة نظر الباحث تتجسد في الصحف القومية، ومؤسسات الإعلام المملوكة للدولة من محطات إذاعة وتليفزيون. والثانية من خلال القوى التي تسعى إلى نقل رؤى ومعلومات جديدة وتتسبب في حالة من عدم الثبات وتدفع نحو تنشيط عمليات التغيير، وهي القوى التي تتفاعل عبر الصحافة الخاصة والحزبية، ووسائل الإعلام، والقنوات الخاصة، وعلى مواقع شبكة الإنترنت والمدونات.

٣- تجزيئية الصحافة :

وتظهر هذه الخاصية في تعدد نطاقات الصحافة، وهو ما أشرنا إليه سابقا، مما يعني أنماط مختلفة في انتاج المضمون الصحفي، والإعلامي وما يسودها من مفاهيم داخلية الارتباط. ويتم حدوث التلقي الفردي لمحتوى الصحافة لدى القارئ

بصور متغيرة وغير قابلة للتنبؤ، مع تباين طبيعة القراء، مما يقدم مستويات متعددة من الفهم، والرؤى وردود الأفعال. فضلاً عن ذلك، فإن تعقد عملية اتخاذ القرار الفردي لدى الجمهور المتلقي يضفي درجة أكبر من إمكانية حدوث الفوضى كنتيجة طبيعية لاختلاف السلوك الفردي. وفي سياق هذه الفوضى تظهر مجموعات من الأنماط المتعددة مع تزايد نطاق الصحافة؛ (مدونات، أو صحافة حكومية أو خاصة أو تليفزيونية ..الخ) وخصائص الصحف المختلفة، والتأثيرات الأولية الحاكمة لنشاطها.

٤- التشعبات التي تظهر في سلوك الصحافة المصرية:

يعد مصطلح التشعب من المصطلحات الحديثة التي لجأ إليها الباحثون لتفسير عدم إمكانية التنبؤ بالدور الذي يتسبب في حركة المنظومة، عندما يظهر شيء ما يعمل على تهديد بنية النظام، وديناميكية مواقفه المختلفة. ومن المعلوم أن عملية صنع القرار حول ما يتم نشره في الصحافة، وهي القرارات التي يتخذها رؤساء التحرير ومسئولو الأقسام في محاولتهم لإحداث حالة من الثبات، والحفاظ على التوازن وتجنب المشكلات. وتتعدد الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق ذلك لكنها جمعياً تحاول أن تتكيف حسب الأهداف المختلفة المرتبطة بإدارة التحرير والسياسية التحريرية والمحتوى الصحفي لتخفيف الجهد غير المنتج وتقليل الضرر المحتمل. وهناك "الجمهور الذي يقوم بمنح أولوية عالية للخبرات المحسوسة عند تعامله مع الصحافة، ويتجنب الغوص إلى المعلومات المجردة والمعقدة التي تمثل تحدياً لقدراته. ويحاول قبول الأدلة المتسقة مع معتقداته المسبقة، حتى وإن كانت مشوهة، ويتجاهل الوضع الراهن من أجل حماية المعتقدات، والحفاظ على السيطرة، وتوفير الاستقرار لتفكيره" (بروكز وويلي D. Brooks & E. O. Wiley ١٩٨٨). إن وجود المعتقدات المسبقة والآراء غير المتوافقة؛ يعمل على زيادة المتناقضات، وتعايشها. فالجمهور يفضل، غالبا، التعامل مع الوسيلة الصحفية التي تتفق مع معتقداته وآرائه المسبقة.

وفي النهاية يمكن القول إن الاستعانة بتطبيقات نظرية الفوضى هام في فهم النظام الصحفي والإعلامي في مصر. ذلك لأن الاعتراف بكون التفكير المعرفي نظاماً بعيداً عن التوازن يعمل على سرعة انحسار سطوة المعرفة المسبقة الثابتة المقاومة للتغيير، ويساعد على توليد المعرفة الجديدة التي تساعد على تحقيق التنمية المستديمة. والفوضى التي تسود هذا الانحسار، والتوليد الجديد؛ ليست مجرد اضطراباً ولكنها نابعة من عدم إمكانية التنبؤ بالسلوك الذي يتغير بتغير المعرفة والشروط المبدئية، حيث تتفاعل المتغيرات العديدة لإنتاج حالة جديدة.

ويكون على الصحفي في سياق الفوضى أن ينظر إلى الموقف الاتصالي نظرة أوسع، وأن يحاول رؤية نفسه في تفاعله مع جمهوره داخل سياق العالم الذي يعيش فيه، حتى يتمكن من تكوين التأثير الصحيح كسلطة لتغيير الأفراد والأنظمة، وأن يدرك الصحفي أنه لا يعمل بمفرده، على الرغم من الاعتراف بجهوده، وعليه أن يواصل الانفتاح خلال عملية التدفق المستمر للعلاقة بينه وبين الجمهور والأشكال المختلفة للخدمة الإعلامية، وتكوين مسارات للارتباط الداخلي خلال محاولات التطوير مع الجمهور. أي عليه أن يثق في ضرورة توافر نظام معين في قلب الفوضى. وعلى الصحفي أن يتخلى عن تصنيف كل شيء إلى فئتين خير أو شر، أبيض أو اسود، والتعود على التفكير المعقد وتجنب التصنيف الحاد. والاقتناع بوجود واستمرار الاختلافات بين أعضاء مجموعة أو طبقة محددة من المجتمع بما يعني تجنب الصور النمطية الذهنية ليكون الصحفي أكثر دقة وحذرًا عند استخدام التعبيرات والمسميات الشائعة، والاقتناع بأن كل شيء يتغير باستمرار، أفرادا ومؤسسات، حيث يوجد ميل طبيعي لدى الصحفيين إلى التقاط عبارات الوصف القديمة من الماضي واستخدامها في الأخبار الآنية دون إدراك لتغير الحدث.

مراجع الفصل الثاني:

أولا: مراجع عربية:

١. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠: الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).

٢. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٣: التنمية في عالم متغير ط٣ (القاهرة: دار الشروق)

٣. إبراهيم سعد الدين، وآخرون ١٩٨٢: صورة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

٤. أسامة الخولي ٢٠٠٢: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥. أمارتيا صن ٢٠٠٤: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٦. الأمم المتحدة ١٩٩٧: التغير العالم والتنمية المستدامة الاتجاهات الحاسمة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، متاح على www.un.org.

٧. أميرة العباسي٢٠٠١: المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة، في **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** المجلد الثاني العدد الأول.

٨. أنطوني جيدنز ٢٠٠٢: بعيدًا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٩. اوليفر ليمان ٢٠٠٤: مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مصطفى محمود محمد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٠. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١١. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٣. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٥. ثريا البدوي ٢٠٠٥: الإعلام والإصلاح السياسي في مصر في مستقبل وسائل الإعلام، (جامعة القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام).

١٦. ج تيمونز روبيرتس وإيمي هايت ٢٠٠٤: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمرة الشيشكلي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٧. جلال أحمد أمين ١٩٨٠: الشرق العربي والغربي، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

١٨. جلين فيشر ٢٠٠٤: دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)

١٩. جلين فيشر ٢٠٠٤: دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)

٢٠. جمال زهران ٢٠٠٣: الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، في السياسة الدولية العدد ١٥٣ مجلد ٣٨.

٢١. حازم الببلاوي ١٩٩٩: دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٢٢. حسن نافعة في: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤: واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، الحلقة النقاشية الثالثة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

٢٣. حسني محمد نصر ٢٠٠٧: المدونات الالكترونية ودعم التعبير عن التعددية في العالم العربي في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن العدد الثالث يوليو سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٤. حسنين توفيق إبراهيم ٢٠٠٥: الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، سلسلة أوراق بحثية)

٢٥. حسين مؤنس ١٩٩٨: الحضارة .. دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢٦. خالد صلاح الدين ٢٠٠١: دور التليفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام).

٢٧. خير الدين حسيب ٢٠٠٦: العراق من الاحتلال إلى التحرير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

٢٨. خير الدين حسيب وآخرون ١٩٨٨: مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات : التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

٢٩. دانيل بورشتاين ٢٠٠١: التنين الأكبر.. الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٣٠. راسل جاكوب ٢٠٠١: نهاية اليوتوبيا.. السياسية والثقافة في زمن اللامبالاة، ترجمة فاروق عبد القادر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣١. الزواوي بغورة ٢٠٠٥: الشمولية والحرية في الفلسفة السياسية المعاصرة في **عالم الفكر**، العدد ٣ مجلد ٣٣ يناير.

٣٢. سعيد محمد السيد ١٩٩٣: الإعلام الإنمائي النظرية والتطبيق (في) مجلة البحوث الإعلامية العدد الأول اكتوبر.

٣٣. السيد عبد الحليم الزيات ١٩٨٦: التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي (القاهرة: دار المعارف).

٣٤. السيد عبد الحليم الزيات٢٠٠٢: التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثاني (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).

٣٥. السيد يسين في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٣٦. شاكر عبد الحميد ٢٠٠٥: عصر الصورة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣٧. صلاح الدين حافظ ١٩٩٣: أحزان حرية الصحافة (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة).

٣٨. عبد الكريم ناصف ١٩٩٨: التكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية في **المجلة العربة للثقافة** عدد ٣٥.

٣٩. علي حرب ٢٠٠٥: مسألة الحرية، مساحة اللعبة وازدواج الكينونة في **عالم الفكر**، العدد ٣، مجلد ٣٣، يناير ــ مارس.

٤٠. علي عجوة ٢٠٠٤: الإعلام وقضايا التنمية (القاهرة: عالم الكتب).

٤١. عواطف عبد الرحمن ١٩٩٤: الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال، في **مجلة عالم الفكر** المجلد ٢٣، العدد ١ يوليو- ديسمبر.

٤٢. عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢: النظرية النقدية في بحوث الاتصال (القاهرة: دار الفكر العربي)

٤٣. فايز مراد مينا ٢٠٠٠: منهجية التعقد واستشراف المستقبل، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية).

٤٤. فوزي عبد القادر ١٩٩٦: المستقبلية رؤية علمية للزمن الآتي في مجلة دراسات مستقبلية عدد ١ يوليو.

٤٥. قسطنطين زريق ١٩٧٧: نحن والمستقبل (بيروت: دار العلم للملايين).

٤٦. قسطنطين زريق ١٩٨١: في معركة الحضارة، ط٤ (بيروت: دار العلم للملايين).

٤٧. كينيشي اوماي ٢٠٠١: طبيعة الدولة في القرن الحادي والعشرين (في) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٤٨. ماجد فخري ١٩٧٩: تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة في الفكر العربي عدد ١٠ مارس ابريل.

٤٩. مايكل كرانغ ٢٠٠٥: الجغرافيا الثقافية.. أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥٠. المجالس القومية المتخصصة ١٩٨٦: المستقبلية والمجتمع المصري (القاهرة المجالس القومية المتخصصة).

٥١. مجلس الفكر العربي ٢٠٠٤: الأحزاب السياسية في العالم العربي، النشأة والأزمة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

٥٢. مجلس حكومات استراليا ١٩٩٢: استراليا ٢٠٢٠ متاح على www.Sustainable-development.gov.Br تاريخ الزيارة ٢١ يوليو ٢٠٠٧.

٥٣. محمد الجوهري ١٩٨٢: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (القاهرة: ب ن).

٥٤. محمد السيد سعيد ٢٠٠٦: الانتقال الديمقراطي المتحجر في مصر (القاهرة: دار ميريت).

٥٥. محمد حسام الدين ٢٠٠٣: المسئولية الاجتماعية للصحافة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

٥٦. محمد سعد إبراهيم ٢٠٠٢: الإعلام التنموي التعددية الحزبية، الجزء الأول (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع).

٥٧. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١: الأحزاب في الدول المتقدمة والنامية، في مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، أكتوبر.

٥٨. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١: الأحزاب في الدول المتقدمة والنامية، في مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، أكتوبر.

٥٩. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢: النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، في مجلة شئون خليجية العدد ٢٨.

٦٠. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٧: التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة مملكة البحرين في مجلة شؤون خليجية العدد ٤٩.

٦١. محمود الكردي ١٩٩٧: التخطيط للتنمية الاجتماعية، ط٣ (القاهرة: دار المعارف).

٦٢. محمود يوسف ٢٠٠٣: الاعلام في خدمة التنمية (القاهرة: ب ن).

٦٣. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠١: الخليج وتحديات المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).

٦٤. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٦٥. مصطفي أحمد (محرر) ٢٠٠٢: تنمية مصر رؤية مستقبلية (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

٦٦. مصطفى المصمودي ١٩٨٥: النظام الإعلامي الجديد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٦٧. ميتشو كاكو ٢٠٠١: رؤى مستقبلية، ترجمة سعد الدين خرفان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٦٨. ناهد صالح ١٩٨٤: المنهج في البحوث المستقبلية في عالم الفكر مجلد ١٤ عدد ٤ يناير/مارس.

٦٩. نبيل على ١٩٩٩: العرب وعصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٧٠. نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧١. نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧٢. نبيل علي ٢٠٠٣: تحديات عصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٧٣. نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧٤. نصر محمد عارف ٢٠٠٤: مفهوم التنمية.. إعادة الاعتبار للإنسان: متاح في http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article01.shtml

٧٥. نورمان كلارك ٢٠٠٥: الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، ترجمة محرم رضا محرم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٧٦. هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ٢٠٠٣: فخ العولمة ترجمة عدنان عباس علي، ط٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧٧. هاني خميس عبده ٢٠٠٥: أسس الدراسات المستقبلية، النشأة والأهداف والمعارف في مجلة العلوم الاجتماعية مجلد٣٣ عدد ٣.

٧٨. هويدا مصطفى ٢٠٠٠: الإعلام والمشاركة السياسية المقومات والإشكاليات، في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد ٢ ابريل/مايو.

٧٩. واصف منصور ١٩٩٨: نحو تكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية، في المجلة العربة للثقافة عدد ٣٥.

٨٠. وحدة الحساب العلمي ٢٠٠٠: النمذجة في الدراسات المستقبلية، دراسة غير منشورة (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

ثانيا: مراجع أجنبية:

1. Academic American Encyclopedia 1995 Vol. f., USA
2. Agyeman Julian & Others2002: Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1.
3. Burrows, B. C. 1991: Into the 21st century: a Handbook for a sustainable future (Twickenham, England: Adamantine Press).
4. Burt Nanus 1984: Futures Research Stage three, (IN) Futures August 1984.
5. Celso Grebogi & J. A. Yorke 1997: the Impacts of Chaos on Science and Society, (New York: United Nation University Press).
6. Christopher B. Kenney 1992: Political participation and Effects from the social environment, In American Journal of Political Science, Vol. 36.
7. D. Brooks & E. O. Wiley 1988: Evolution as Entropy, (Chicago: University of Chicago Press).
8. D. Hunter 1996: Chaos theory and Educational Administration Imaginative Fail or Useful Framework, Journal of Educational Administration and Foundations No (11) .
9. Daune Elign 1999: The 2020 challenge. Avalable at: http://www.newhorizons.org.
10. Daune Elign 1999: The 2020 challenge. Avalable at: http://www.newhorizons.org.
11. Diaz Bordenave 1976: Communication of agricultural Innovations (IN) Communication Research, April.
12. Donald Fergusen 1986: Journalism Today (Illinois: National Textbool Copmany).
13. European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions 2003: Handbook of Knowledge Society Foresight available at www.eurofound.eu.int.
14. Grosskurth & Rotmans 2005: The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1.
15. Grubb M 1998: International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL.
16. Gupta, U.G. and Clarke, R.E.1996: Theory and Applications of the Delphi Technique: (IN) Hajer, M. A. `Ecological Modernization as Cultural Politics',

in Lash, S. et al. Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage.

17. Harrison, Lawrence, and Samuel P. Huntington, eds 2000 : Culture Matters: How Values Shape Human Progress. New York: Basic Books.
18. Helmer O 1983: Looking forward: A Guide to Futures Research . (Beverly Hills: Sage Publication)
19. Hilty Lorenz 2004: Information Systems for Sustainable Development. Hershey, PA, USA: Idea Group Publishing,
20. International Bank 2002: World development report 2002, building Institutions for Markets (World Bank, Oxford University Press) available at www,wto.org
21. J. S. Lindsay 1989: Chaos theory Implication for Educational Research, Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Researeh Association, Savannah, GA, February.
22. J.Gleick 1987: chaos: making a New Science. (New York: Penguin Books).
23. James Grabraino 1992: Toward a Sustainable Society (Chicago: The Nobel Press).
24. Jonhson, D 1974: Forecasting Methods in Social Science, (in) A Somit, Political Science and the study of the future, (Illinois, Dryden press).
25. L Kimpall & D. Carmichael 1997: Using participatory Scenarios as a Strategic Change Process, organization development network conference at, www.21stcenturyorganization.com.
26. Linstone H and turoff M 1975: Introduction in th Delphi Method: techniques and Applications Linston and turoff (Eds) London Addison Wesley Publishing Company
27. N. Dalkey, B. Brown and S. Cocharn 1969. The Delphi Method, : Use od self Ratings to Improve Groub Estimates, Rand Available at www.rand.org
28. Nancy Natoli & John Fittipaldi 1992: A Strtegic Planning Primer: Models, Methods, and Misunderstanding. Available at : www.aepi.army.mil
29. Nancy Natoli & John Fittipaldi 1992: A Strtegic Planning Primer: Models, Methods, and Misunderstanding. Available at : www.aepi.army.mil
30. NIC 2004: Mapping the global future; Report of the National Intelligence Council's 2020 Project (available at www.cia.gov/nic)
31. P. Murphy : Chaos theory as a Model for Managing Issues and Crises, Public Relation Review, 22
32. Prigogine & I. Stengers 1984: Order Out of Chaos (New York: Bantam Press)
33. Robert Frank H., 1988 "passions without reason: the strategic role of the emotions", New York, Norton

34. Sands P 1995: International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles. (IN) Lang, W. (ed.) Sustainable Development and International Law. London//Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff.

35. Sinad Hanafin 2005: The Delphi Technique: A Methodology to Support the Development of a National Set of Child Well-being Indicators available at www.neo.ie.

36. Ted Fuller 2001: Future Research Methodology. available at : www.dub.edt

37. Trudi Lang 2005: An Overview of Four Future Methodology Available at : www.futures.hawai.edu.

38. United Nations 2007: Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies Third Edition (United Nations: New York).

39. Van Dijk 1990: Dlphi Questionnariesversus inivedual and groub interviews (In) technological forecasting and Social Change Vol 37

40. Wendell Bell 2003: Foundation of Future Studies, Purposes and knowledge. (London, transaction Publications)

41. Wilbur Schramm and Donald Roberts 1971: The Process and Effects of Mass Communication (Illinois: University Of Illinois Press)

42. William J. Martin 1988:The information Society (London: Te Association of information Management).